تصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي في مصر

دراسة ميدانية لعينة من المثقفين

إعداد:

د. أحمد كمال عبد الموجود – مدرس علم الاجتماع السياسي،

آداب أسيوط

ملخص البحث

هدف البحث إلى التعرف على تصورات المثقفين نحو طبيعة الصراع السياسي في مصر، من حيث أسبابه وآثاره وأطرافه ومستقبله، وقد عرض لثلاثة أنماط من المثقفين، وتتمثل في الثقافة العلمية ويمثلها أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط، والثقافة السياسية ويمثلها بعض قادة وأعضاء الأحزاب السياسية بمحافظة أسيوط، والثقافة الدينية ويمثلها رجال الدين، وقد استخدم الباحث في ذلك مقياساً لطبيعة الصراع السياسي من إعداد الباحث، وتم تطبيق المقياس على عينة من المثقفين بمحافظة أسيوط، بلغت 300 مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج لوصف وتحديد طبيعة الصراع السياسي وأسبابه وآثاره ومستقبله.

مقدمة البحث

يعد المثقف بمثابة الجندي الذي يقف على ثغرة مهمة في بنيان مجتمعه، فهو صوت الأمة ولسان شعبها، والعين التي يرى من خلالها الجماهير ما يحدث حولهم في العالم من مجريات، وما يحيط بهم من أخطار، وما ينتاب مجتمعاتهم من صراعات، فالمثقف يبصر ويحلل ويوضح الحقائق وينبه ويتصدى إلى المخاطر التي تواجه مجتمعه بقوة الفكر والكلمة، بل ويصنع الصورة المستقبلية لمجتمعه، لأنه يمتلك القدرة على التعبير الحر عن رأيه الحر، كما أنه لا يمكن إغفال الارتباط الوثيق بين المثقف ومجتمعه خاصة في أوقات الصراعات والأزمات السياسية والمجتمعية، فهو الشخص الوحيد المؤهل للقيام بدور تنويري فاعل ومؤثر في مجالات الحياة المختلفة.

وتعد الصراعات السياسية والأزمات أكثر ما يشغل المثقفين في وقتنا هذا، نظرا لتعدد أطرافها سواء داخلية أو خارجية، وما يترتب عليها من آثار عميقة من الممكن أن تصل إلى حد تهديد كيان المجتمعات، وعلى الرغم من أن الحديث عن الصراع السياسي يرجع إلى العلامة ابن خلدون خاصة في تحليلاته لموضوع العصبية والقبلية والسلطة السياسية، إلا أن آليات تسخير واستخدام تلك الصراعات لصالح فئات وجماعات معينة والطرق التي تمارس بها تعد حديثة نسبيا، الأمر الذي أدى إلى استحواذ تلك الصراعات على اهتمام المثقفين.

ولما كانت الصراعات السياسية تتطلب قدرة عالية من العلم والفهم والتحليل والاستنباط ووضع أنسب الحلول لها لذا هدف هذا البحث إلى التعرف على تصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي، وذلك بالتطبيق على عينة من المثقفين بمحافظة أسيوط من أعضاء هيئة التدريس وقادة بعض الأحزاب السياسية ورجال الدين، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

أولا– أهمية البحث

تبرز أهمية البحث إلى دوره في قراءة وتصور الواقع السياسي من خلال رؤى المثقفين في كافة المجالات العلمية والسياسية والاجتماعية من خلال الدور الفاعل لهم في بناء جسور الثقة بين النظم السياسية والمواطنين، وذلك بتحديد عوامل الصراع وأطرافه من أجل الوقوف على أرض خصبة لتوضيح الحقائق المرتبطة بالصراع السياسي وأساليب مواجهته.

كما أن غالبية البحوث التي اجريت على المثقفين تسحب عينتها من المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية والبحوث حول توجهات المثقفين في المحافظات خاصة الجنوب قليلة، وهو ما حرص عليه الباحث في دراسته الراهنة.

أهمية الموضوع محل البحث والدراسة في المرحلة الراهنة، تلك المرحلة التي تموج بمختلف التوجهات السياسية ويشتم منها رائحة للصراع وإن كانت هادئة، صراع حول مختلف الموضوعات التي تثار على الساحة المجتمعية، ويعد الصراع السياسي أحد أهم صور تلك الصراعات.

إن موضوع الصراع السياسي يعد حديث الساعة في الوقت الراهن، كما أن استجلاء القضايا التي تحيط به من خلال البحث مسألة غاية في الأهمية للتعرف على حقيقية الوضع السياسي لما ستحققه عملية الاستجلاء تلك من أهمية بالنسبة لجموع الجماهير والقطاعات العريضة من الشعب المعنية بالسياسة.

ثانيا – مشكلة البحث وتساؤلاته

يمثل الواقع السياسي المعاش هاجسا يؤرق أفكار أفراد المجتمع، مما يتطلب من المثقفين ضرورة الإنخراط في استراتيجية شاملة للتدخل العلمي من أجل تحديد بل ووضع حلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية، ولما كان المثقفون العرب على مر التاريخ يعانوا من قطيعة شبه تامة مع الأفراد العاديين، نتيجة علاقتهم بالسلطة، بل وإنخراطهم في العمل السياسي والتي تجسدت في مثقف السلطة أو المثقف المضاد للسلطة، فقد أصبح الوضع أكثر قلقا، حيث يفترض أفراد المجتمع أن المثقفين هم الأكثر حسا وشعورا بمشكلات المجتمع، وأكثر تعايشا لآلامه، وأكثر رغبة في تحقيق أحلامه، وأكثر قدرة في وضع تصوراتهم لتشخيص الأزمات، الأمر الذي يجعل الكثير من أفراد المجتمع يولون ثقة لهذه الفئة .

والراصد لأوضاع مجتمعات الربيع العربي بصفة عامة _ ومنها المجتمع المصري _ يلحظ أن ثمة حالة من الاحتقان نجم عنها موجات مختلفة من الصراع السياسي بين مختلف فئات المجتمع، فوجود تيارات مختلفة وجماعات متصارعة ما بين تيارات دينية وليبراليين ويساريين وقوى معارضة جعل النسيج السياسي يشهد حالة من عدم التجانس، بل جعل المشهد السياسي في مصر ينفتح على سلسلة متلاحقة من محطات الصراع، ولم يكتف عند هذا الحد، بل اختلفت التفسيرات والتبريرات والتصورات المستقبلية لمستقبل الصراع بين مختلف أفراد المجتمع، حيث تعددت التفسيرات والتأويلات، وأصبحت الرؤى غامضة مما يتطلب من المثقفين جهداً جهيداً في وضع تصورات لواقع وطبيعة الصراع السياسي في المجتمع المصري، كونهم الطلائع الواعية القادرة على التأثير على الآخرين وتوجيه الآراءه خاصة في أوقات الأزمات السياسية والمجتمعية.

وقد أكدت بعض الدراسات حول أدوار المثقفين (دراسة أميمة محمد السيد أبو الخير 2000، أمل حسن أحمد، 2008، وحيد سيد أحمد خليف، 2004، مصطفي عبد الغني، 2000، مصطفي مرتضي علي محمود، 1997، ماهر الضبع، 2006، على أن المثقف في المجتمع المصري على مر العصور السابقة عانى كثيرا من تسلط النظام السياسي على الشأن الثقافي، للدرجة التي أصبحت السياسة هي المحدد للتوجهات الثقافية، على الرغم من أن السياسة في الأساس تعد نمط من الأنماط الثقافية، حيث لجأ السياسيون إلى

السيطرة على المثقفين وتوجهاتهم لدرجة خضوعهم لايديولوجية السياسيين لدرجة تهميشهم في المجتمع من أجل استقطابهم، مما أدى إلى انقسامات وصراعات بين المثقفين أنفسهم ضد المثقفين الرافضين للهيمنة والتسلط، مما أدى إلى تفكك الأبنية الاجتماعية ومنها البناء السياسي وتراجع خطط التنمية، مما دفع بالكثير من المثقفين بالمطالبة بدور أكبر في الحياة السياسية بإعتبارهم السلطة الرابعة المسئولة عن الأداء السياسي للحد من التدهور والإنهيار، فأصبح المثقف يسعى إلى وضع مرجعية سياسية تسهم في القرار السياسي.

ونظرا لأن الساحة السياسية الآن اصبحت مليئة بالتوجهات السياسية المختلفة والتي تصل إلى حد الصراع، لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في موقف وتصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي في المجتمع المصري، وعليه يطرح الباحث اشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما تصورات المثقفين المصريين لقضايا الصراع السياسي في المجتمع المصري؟ ومن هذا التساؤل جاءت الأسئلة التالية:

- ما تصورات المثقفين لعوامل الصراع السياسي في المجتمع المصري؟
- ما تصورات المثقفين لآثار الصراع السياسي في المجتمع المصري؟
- ما تصورات المثقفين لأطراف الصراع السياسي في مصر في الوقت الراهن؟
- ما تصورات المثقفين لمستقبل الصراع السياسي في المجتمع المصري ؟

ثالثاً– أهداف البحث

يهدف البحث إلى هدف رئيسي مؤداه التعرف على تصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي في المجتمع المصري، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1 – التعرف على تصورات المثقفين لأسباب الصراع السياسي في مصر.

2 – التعرف على تصورات المثقفين لأطراف الصراع السياسي في مصر.

3 – التعرف على تصورات المثقفين لآثار الصراع السياسي على المجتمع المصري.

4 – التعرف على رؤية المثقفين لمستقبل الصراع السياسي في المجتمع المصري.

رابعاً– الإطار النظري للبحث

1 – مفهومات البحث

أ – مفهوم المثقف

يعد مفهوم المثقف واحد من المفاهيم التي جسدت فكرة الاختلاف بين المفكرين الاجتماعيين في رؤاهم لمصطلحات هذا العمل، حيث تباينت الآراء في تحديد المقصود بمصطلح المثقف، فمنهم من عرف المثقف بأنه المتعلم، ومنهم من أكد على أن الثقافة لا علاقة لها بالتعليم، في حين أعتبر البعض أن كل الناس مثقفون، ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة الثقافة نفسها، ومنهم من يرى أن مفهوم المثقف يرتبط بالانتماء الطبقي، وفي ذلك نجد برهان غليون في قوله إن المثقف ينتمي إلى طبقة اجتماعية فاعلة في المجتمع، بحيث تتميز عن غيرها بتفكيرها العالي والناقد، و تدخل في عملية الصراع الاجتماعي و السياسي، و في النهاية يكون تأثيرها واضحا، إمَّا من خلال مشاركات قوية لصنع السياسة والقرار السياسي، أو من خلال أعمال فكرية كبيرة تؤثر في الناس و المجتمع فكريا و ثقافيا و معنويا[1].

وعلى السياق السابق نجد لويس فولير يعرف المثقف بأنه الشخص المتعلم المهني من الطبقة الوسطى[2] أمَّا "ادوارد شيلز" فينظر للمثقف من المنظور التعليمي الذي يكون سببا للتكوين الطبقي فيعرفه بأنه المتعلم الذي لديه طموح سياسي بالسعي ليكون حاكما لمجتمعه، أو السعي إلى صياغة ضمير مجتمعه، وبسبب الفقر النسبي لبعض المثقفين في الدول النامية يرى ادوارد أن الأشخاص ذوي التعليم المتقدم يجب أن نعتبرهم طبقة مثقفة[3].

أمَّا "ادوارد سعيد" فيعرف المثقف بأنه فرد وهب قدرة لتقديم و تجسيد و تبيين رسالة أو رؤية أو موقف أو فلسفة أو رأي إلى جمهور و لأجله أيضا، وهذا الدور له مخاطرة أيضا، و لا يمكن للمرء أن يؤديه دون الشعور بأن مهمته هي طرح الأسئلة المربكة علنا، ومواجهة التزمت و الجمود، و أن يكون امرأ لا تستطيع الحكومات أو الشركات الكبرى

احتواءه بسهولة، و الذي مبرر وجوده هو أن يمثل هؤلاء الناس و القضايا التي نُسيت بشكل روتيني أو كنُست تحت البساط[4]، والرؤية نفسها نجد بوتومور يعرف المثقفين بأنهم جماعة صغيرة تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في نقل ونقد وابتكار الأفكار [5].

وهناك من علماء الاجتماع من يعرف المثقف بأنه الشخص الملتزم و الواعي اجتماعيا، بحيث يكون بمقدوره رؤية المجتمع، والوقوف على مشاكله و خصائصه وملامحه، وما يتبع ذلك من دور اجتماعي فاعل من المفروض أن يقوم بتصحيح مسارات اجتماعية خاطئة[6].

وفي هذا السياق يعرف جان بول سارتر المثقف بأنه الإنسان الذي يدرك ويعي التعارض القائم في المجتمع، ويدرك الفرق بين البحث عن الحقيقة العلمية والايديولوجيا السائدة، أي أنه الشخص الدحيل الذي يمكنه التمييز بين الأحداث الاجتماعية المختلفة في مجتمعه[7].

ويعد التعريف الذي وضعه المفكر الإيطالي انطونيو جرامشي، أكثر التعريفات قبولا من قبل قطاع كبير من المعنيين بالشأن الثقافي على العربي بوجه عام والمصري على وجه الخصوص، يشير غالي شكري إلي أن مفاهيم ومصطلحات جرامشي بدأت تحتل حيزا نسبيا في تفكير المثقفين العربي بدءا من السبعينيات، علي وجه التقريب. [8]

لقد أنكر جرامشي التفرقة الحادة بين اليدوي العضلي والذهني في تعريف المثقفة، وفي ذلك يقول يبدو لنا أن أكثر الأخطاء شيوعا هو البحث عن معايير التمييز في الطبيعة الجوهرية لأنشطة المثقفين، بدلا من البحث عنه في مجمل نسق العلاقات الذي تجري فيه هذه الأنشطة.[9]

والمثقف من وجهة نظر جرامشي ليس مجرد أحد عناصر البنية الفوقية، وإنما يجب البحث عنه في مجمل العلاقات الاجتماعية، علاقات الإنتاج وليست علاقة المثقفين بعالم الإنتاج علاقة مباشرة، كما هو الحال بالنسبة للجماعات الاجتماعية الأساسية، وإنما هي علاقة غير مباشرة يتوسطها بدرجات متفاوته نسيج المجتمع كله، ومركب الأبنية الفوقية التي يعتبر المثقفون بالتحديد موظفوها.[10]

وعلى ذلك فإن المثقف عند جرامشي ليس انعكاسا للطبقة الاجتماعية، إنما هو يلعب دورا هاما في تحقيق التجانس لتصورها للعالم، فالمثقفون يرتبطون بالفئات والطبقات الاجتماعية بروابط عدة، من حيث عملهم والدور الذي يقومون به[11].

لقد اعتمد جرامشي في تحديده لمفهوم المثقف معايير جديدة تختلف عن المعايير السابقة، وتقوم علي الوظيفة والمكانة التي يشغلها أو يقوم بها المثقفون في البنية الاجتماعية، وقد اتسع _ انطلاقا من تلك المعايير _ مفهوم المثقف معه حتي وصل إلي القول أن كل الناس مثقفون ولكن ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع.[12]

وهنا يعتمد جرامشي تعريف للمثقف لا ينطلق من التفرقة بين العمل الذهني والعمل العضلي، بل ينطلق من المكانة والوظيفة التي يقوم بها داخل البنية الاجتماعية، فالمثقف هو الذي يدرك المجتمع بطريقة اعتقادية، أنه رفض دائم ومرآة قوية تدعو وتساعد علي تحويل المجتمع، إن المثقف هو فيلسوف وفنان وذواقه، يشارك في تمثيل العالم والحياة من منظور رؤية شاملة معينة .[13]

فالوظيفة والمكانة هما المعياران أو الشرطان الأساسيان في تكوين المثقف، وتتبدي هذه الوظيفة في نقد النشاط الفكري السائد في مرحلة معينة من تطورنا جميعا، بحيث تتغير علاقة هذا النشاك الفكري السائد بالجهد العضلي باتجاه قيام توازن جديد بينهما.[14]

إذن فتشكل فئة من المثقفين مرهون بتعديل العلاقة بين النشاط العصبي والعضلي من ناحية، وبين النشاط الذهني والفكري من ناحية أخري، ولعل هذا ما جعل جرامشي لا ينظر إلي المثقفين بوصفهم طبقة اجتماعية قائمة بذاتها، وذلك لأنهم يملكون رأسمال رمزي يستطيعون بمبادلته الحصول علي الجزء الأكبر من الثروة الاجتماعية، كما أنهم ليسوا فوق الطبقات أو خارجها، ويرجع جرامشي ذلك إلي تنوع الأشكال التي تتخذها العملية التاريخية الحقيقية المولدة لمختلف فئات المثقفين .[15]

وقد أبدع جرامشي في تصنيفه للمثقفين حين ميز جرامشي بين نوعين من منهم، أولهما المثقف العضوي والثاني المثقف التقليدي، يري جرامشي أن كل جماعة اجتماعية تظهر إلي الوجود في عالم الانتاج الاقتصادي، حيث تؤدي وظيفتها الجوهرية، تخلق معها

عضويا شريحة أو أكثر من المثقفين، تمنحها التجانس والوعي بوظيفتها، لا في الميدان الاقتصادي وحده، بل وفي الميدانين الاجتماعي والسياسي أيضا.[16]

فالمثقف العضوي **Organic Intellectual** هو المثقف المرتبط بطبقة معينة، حيث يقوم بتنظيم وظيفتها الاقتصادية، وهو أيضا من حملة وظيفة الهيمنة التي تمارسها في المجتمع المدني، بهدف تحقيق قبول وإجماع الطبقات الأخري، وذلك من خلال عملهم في مختلف الهيئات الثقافية والإعلامية، كالمدارس والجامعات وأجهزة النشر... الخ، وفي هذا كله تبرز وظيفة العضويين باعتبارهم (اسمنتا) يربط البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع. [17]

أما المثقفين التقليدين أو غير العضويين، فجرامشي يقرر إنه إذا كان المثقف العضوي يولد في الوقت الذي تولد فيه طبقة ذات دور أساسي في عملية الإنتاج الاقتصادي، فإن المثقف التقليدي ينتسب _ تاريخيا _ إلي الحقبة التي تسبق ولادة هذه الطبقة الجديدة، مما يخيل لفئة المثقفين التقليديين أنهم فئة قائمة بذاتها، وإنهم فوق ذلك مستقلون عن الطبقات الحاكمة، وهكذا يقرر جرامشي ان لكل طبقة اجتماعية أساسية ولدت تاريخيا في صلب التكوين الاجتماعي السابق كتعبير عن طور من أطواره، قد وجدت _ ولا تزال تجد حتي الآن _ فئات من المثقفين أقدم منها، تبدو كأنها تمثل استمرارية تاريخية غير منقطعة بالرغم من كل التغيرات المعقدة والجزرية التي طرأت علي أنماط الحياة والسياسة. [18]

إذن فالاستمرارية التاريخية التي يمكن أن تكون سببا في اعتقاد المثقفين التقليديين أنهم يؤلفون فئة مستقلة عن سائر الطبقات، هو ما يميز فئة المثقفين التقليديين عن المثقفين العضويين، ويمثل رجال الأكليروس في نظر جرامشي أفضل مثال علي هذا النوع من المثقفين.[19]

واستناد إلي هذا الاختلاف بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي، يفرق جرامشي بين رؤية كل منهما للحياة، فالمثقف العضوي تمتاز رؤيته قبل كل شيء بالواقعية، علي العكس من رؤية المثقف التقليدي، الذي يميل إلي المثالية فتعرف المثالية علي أنها تعبير عن هذه الطوباوية الاجتماعية التي يري المثقفون أنفسهم من خلالها كفئة قائمة بذاتها ومستقلة.[20]

وجملة آراء جرامشي في الثقافة والمثقف يمكن ايجازها في أنه انطلق من التسليم بأن الحياة الاجتماعية للبشر مدفوعة بالآثار الحاسمة للبنية التحتية علي البنة الفوقية، وأن الثقافة والمثقف في نشاطهما، هما جزء من البناء الفوقي، وأن المثقف العضوي هو الذي يجعل فكره متجانسا ومتماشيا مع حاجة طبقته ومتطلباتها، في حين أن المثقف التقليدي هو تلك البقية من البشر المتخلفة عن طبقات انقرضت وانقرض معها بنيانها التحتي، هو ذلك الفرد الذي قد يوصف بأنه غير ملتزم، لأنه يرفض أن يعيش في إطار التصور الشامل لأي من الطبقات التي يتكون منها المجتمع في وقت ما.

من خلال العرض السابق حول مفهوم المثقف يتبين للباحث أن المثقف لا يرتبط بمستوى تعليمي محدد، بل يرتبط بصفة رئيسية بمقدار تفاعله مع القضايا اليومية وأنه يفقد صفته إذا لم يتفاعل مع تلك القضايا، وكما جاء في رأي غرامشي إذا لم يقوم بالوظيفة لا يستحق الصفة، وعن ممارسة المثقف لدوره يجب أن يمارسه بكفاءة، وهو وسط الجماهير لا في موقع السلطة، ويجب أن يكون المثقف جريئاً وصاحب كلمة حق وشجاعاً كما يرى ماركس أنه يستطيع الذهاب بالمذهب العقلاني إلى أبعد مدى وأن يقوم بنقد صارم لكل ما هو موجود[21].

المفهوم الإجرائي للمثقف

يعرف الباحث المثقف إجرائيا في هذه الدراسة على النحو التالي:

– الشخص الذي يتمتع بقدر من الثقافة العلمية أو السياسية أو الدينية.

– يتواجد في موقع معين يؤهله لأن يكون فردا فاعلا في توجيه الرأي العام وتغيير العقول والأفكار.

– التفاعل مع مختلف القضايا السياسية في المجتمع وإبداء الرأي والمشورة.

– الاحتكاك والتفاعل مع مختلف أفراد المجتمع من خلال موقعه المهني والثقافي.

– لديه قدرة نقدية لما هو كائن.

– لدية قنوات اتصال بالجماهير سواء من خلال المؤلفات أو العضوية في المؤسسات الثقافية.

– يشارك من مختلف المنابر العلمية والدينية والسياسية.

ب. مفهوم الصراع السياسي.

يمكن تعريف الصراع السياسي بأنه المنافسة التي تنشأ بين الأفراد، أو المؤسسات، أو الأحزاب السياسية داخل المجتمع بهدف الحصول على مكاسب سياسية معينة. [22]

كما يمكن تعريف الصراع السياسي في ضوء التسليط الإعلامي لكسب النفوذ بأنه صورة من صور التنافس بين الحركات الاجتماعية السياسية من مختلف الاتجاهات العقائدية، لجذب انتباه وسائل الإعلام كوسيلة لتحقيق نفوذ سياسي، وكسب ثقة وتأييد أفراد المجتمع.[23]

ويعرف الصراع السياسي بأنه موقف تنافسي بين أفراد أو جماعات يكون كل طرف فيه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يتخذ كل طرف موقفا لا يتوافق مع مصالح الطرف الآخر[24]

أمَّا المفهوم القيمي للصراع فيعرف بأنه موقف نضالي حول قيم أو مطالب أو أوضاع معينة، ويكون الهدف ليس كسب قيم بقدر ما هو إلحاق الضرر بالطرف المنافس[25]

وحول علاقة الأطراف المتصارعة يعرف بأنه تعارض المصالح والمبادئ والأفكار والسياسات والبرامج التي تميز العديد من التفاعلات داخل أو بين الأنظمة السياسية، كما يعرفه البعض بأنه نزاع القيم والمطالب على السلطة والمكانة الاجتماعية والموارد، والذي يكون هدف المتصارعين فيه هو التغلب على خصومهم، أو إسكات أصواتهم وإلحاق الضرر بهم [26]

المفهوم الإجرائي للصراع السياسي

يمكن للباحث تعريف الصراع السياسي إجرائيا في هذه الدراسة على النحو التالي:

– وجود اضطرابات سياسية وعدم استقرار سياسي في المجتمع.

– حدوث انقسامات أيديولوجية في المجتمع واختلاف حول مختلف القضايا كقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

–تنافس بين مختلف الجماعات الاجتماعية في المجتمع والصراع على السلطة.

–تنافس حول المصالح وغياب العدالة الاجتماعية.

2 – الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المثقفين بصفة عامة، منها ما ركز على الرؤى والتصورات العامة للمثقفين لمختلف القضايا المجتمعية، كدراسة (سامح فوزي، 2004)[27] فقد هدفت إلى التعرف على رؤى المثقفين الأقباط في مصر والمهجر في الإصلاح السياسي، والتي توصلت إلى مدى وجود اختلاف في التصورات الخاصة بالأقباط بالداخل والخارج حول طبيعة الإصلاح السياسي، حيث تظهر المرجعية القبطية بالنسبة لأقباط المهجر، أما الاقباط في مصر يركزون على التوجه السياسي والفكري دون القبطية.

أمَّا دراسة (أميمة محمد السيد أبو الخير،2000) [28] فقدمت عرضاً لدور المثقف ووظيفته وتطور دوره باختلاف الحقب التاريخية، وأهم العوامل التي تؤثر فيه، إضافة إلى رصد تصورات المثقف لمشكلات المجتمع المصري، وتناوله الفكري للمشكلات الاجتماعية، وتصوراته لدوره في المجتمع، وتوصلت إلى مدى معايشة المثقفين للمشكلة في الواقع من خلال خبرة الحياة اليومية، والمعاناة الشخصية منها، هي التي تؤدي إلى تصور المشكلة أي أن تصورات المثقف تركزت على دوره العضوي في المجتمع أي ارتباطه بمصلحة بالمعني الواسع للمصلحة سواء أكانت مصلحة مادية أم رمزية.

وهناك بعض الدراسات ركزت حول علاقة المثقفين بالسلطة والنظام السياسي، منها دراسة (أمل حسن أحمد، 2008)[29] حيث هدفت إلى تحليل الخطاب السياسي للمثقف

المصري المعاصر، حيث كشفت عن الدور السياسي للمثقفين من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسي المعاصر وتحديد أهم سماته.

أما دراسة (أسماء أحمد عبد الغفار، 2007)[30] فقد هدفت إلى التعرف على رؤية المثقفين ورجال الأعمال لقيم ما بعد الحداثة من خلال مدى تأثير التحولات العالمية الاقتصادية والسياسية، والتحول في مجال تكنولوجيا المعلومات على بروز قيم ما بعد الحداثة، ورؤية المثقفين ورجال الأعمال لتلك القيم، وقد توصلت إلى أن التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا أثرت في نسق القيم التقليدية.

وفي دراسة لكل من (إيمان طلال يوسف و خالد محمد صافي 2007)[31]التي هدفت إلى الوقوف على العلاقة التي تربط المثقف العربي بالسلطة السياسية في البلد الذي يعيش فيه، والدور الذي من المفروض أن يقوم به المثقف في التعبير عن مشاكل الأمة والوطن في ظل التحديات الداخلية والخارجية القائمة، وتحليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق المثقف العربي عندما يصطدم مع السلطة السياسية خاصة عندما يتمرد ويثور ضد بعض المواقف والقرارات السياسية التي تم تبنيها، والتي يكتشف أنها تتعارض مع المصالح الوطنية وتوصلت إلى وجود التفاعل الإيجابي بين المثقف العربي وقضايا الوطن.

وكشفت دراسة (مني صلاح علي زهران، 2007) [32] عن موقف الصفوة المثقفة من الثقافة الوافدة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة ومدى تأثير الثقافة الوافدة على الهوية الثقافية، كما تناولت الدراسة موقف المثقف المصري تجاه فكرتي الانغلاق على الذات والانفتاح على الآخر، كما ناقشت الدراسة دور المثقف المصري في النهوض بثقافة المجتمع وتطويرها.

وجاءت دراسة (وحيد سيد أحمد خليفه، 2004) [33] التي هدفت إلى توضيح رؤية المثقفين المصريين و دورهم في عملية الإصلاح السياسي في مصر، أيضا حاولت الدراسة الإسهام في توفير معلومة لصناع السياسة عن الدور الذى يمكن أن يؤديه المثقف في مجال الإصلاح السياسي، هذا بالإضافة إلى إمكانية الإفادة منها في اختبار افتراضات القرارات

السياسية المهمة في مجال الإصلاح السياسي في المجتمع المصري، وتحديد الأهداف الجديدة، مما يشكل في النهاية أهمية واضحة للتخطيط الدائم لأى إصلاح سياسي.

وركزت دراسة (مصطفي عبد الغني، 2000)[34] على شخصية عبد الناصر ومكانته كزعيم و رصد سياسته في إطار الدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن الفترة الناصرية شهدت وجود ثلاثة أنماط من المثقفين، المثقف المؤيد، المثقف المهان، و المثقف الصامت، وهذا يعني اختفاء النمط المتمرد إلى حد بعيد، وسادت المواقف التي تؤيد سياسات الدولة و توجهاتها، كما أن المثقفين لم يدافعوا بالقدر الكافي عن القيم الديموقراطية، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن المسئولية مشتركة بينهم.

أمَّا دراسة (مصطفي مرتضي علي محمود، 1997) [35] وفيها يقدم الباحث تحليلا لوضع المثقف المصري على امتداد الربع الأخير من القرن العشرين، وقد توصلت الدراسة إلى أن المثقفين المصريين هم نتاج لتشكيلة اجتماعية شديدة التعقيد يرتبطون بالدولة الحديثة من خلال أجهزتها التربوية والإعلامية، وهذا الارتباط يحد من قدرة المثقفين على العمل باستقلالية عن النخب الاقتصادية والسياسية المسيطرة.

ودراسة (مالا سينغ ،1992)[36] التي هدفت إلى التعرف على الالتباسات و التناقضات التي تكتنف مسألة المثقفين العاملين في مجال البحوث السياسية العامة، وتوضيح أثر التحولات الفكرية في عملية وضع السياسات، وتوصلت إلى وجود أدوار مؤثرة لحركات التحرر التي يقودها المثقفون التقدميون في مجال العمل السياسي والتنمية، خاصة ما يرتبط بالبحث عن وسائل الديموقراطية وإعادة البناء الاجتماعي، كما أوضحت أن المثقف يكون دائما في حالة نقد مستمر للواقع و النظام الحالي عن طريق الجامعات ومؤسسات البحوث و الصحف و المجلات و وسائل الإعلام.

وهدفت دراسة (غالي شكري، 1990)[37] إلى تحليل العلاقة بين المثقفين و السلطة و الكشف عن آفاقها في الحاضر والمستقبل، وتوصلت إلى أن المثقف المصري الحديث قد ولد في الأساس داخل جهاز الدولة، وإلي جانب بعض المثقفين الذين ولدوا من خارج

هذا الجهاز، وقد تعرض المثقف خلال هذه المرحلة لبعض الاضطهاد بدءا من: رفاعة الطهطاوي مرورا بعلي مبارك، و أشار الكاتب إلى أن علاقة المثقف بالدولة تطورت بعد ذلك.

أمَّا دراسة (روبرت بريم، 1985)[38] فقد هدفت إلى تحليل العلاقة القائمة بين كل من الأوضاع الاجتماعية للمثقفين و اتجاهاتهم السياسية، و قد توصلت إلى مدى اختلاف وضع المثقفين اجتماعيا في العصور الوسطي عن وضعهم الاجتماعي وانتماءاتهم السياسية في العصر الحديث، فالانتماءات السياسية للمثقفين خلال العصور الوسطي كانت محكومة بصورة أو بأخرى بمصالح هؤلاء الأشخاص الذين تولوا تشجيع المثقفين خلال تلك الفترة، أمَّا في العصر الحديث فقد بدأ المثقفون يعنون عناية خاصة بتلك المسائل وثيقة الصلة بالطبقة التي ينتمون إليها، وبالتيار السياسي الذين يقومون بتدعيمه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك ظروفا مشجعة للمثقفين على الانحياز إمَّا لليسار أو لليمين.

و دراسة (محمد أحمد اسماعيل علي، 1985)[39] هدفت إلى التحقق من صحة الفرضية القائلة بأنه مع ثبات المتغيرات الأخرى، فإن المثقفين يعدون انطلاقا من قدراتهم الثقافية أكثر عناصر المجتمع قدرة على دفع التنمية السياسية، مع التطبيق على دور المثقفين المصريين خلال الفترة الليبرالية من تاريخ الحياة السياسية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المثقفين خلال الفترة الليبرالية كانوا يعدون رواد التنمية و أكثر عناصر المجتمع قدرة على دفع التنمية السياسية، نظرًا لقدراتهم الفكرية التي تمكنهم من الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، كما توصلت إلى أن اغتراب المثقفين وتزايد اتجاههم الراديكالي سبب فشلهم في التنمية السياسية.

كما هدفت دراسة (محمود محمد محمد كسبر، 1985)[40] إلى دراسة المثقفين المصريين من حيث تكوينهم الاجتماعي وتطورهم والتيارات الثقافية التي تبنوها في أدائهم لأدوارهم الاجتماعية والسياسية على صعيد الوعى الاجتماعي والسياسي، وذلك عبر حقبة تاريخية تمتد من عصر محمد على وحتى ثورة يوليو 1952، إضافة إلى الدور السياسي للمثقفين، وبصفة خاصة في مجال تشكيل الوعى السياسي.

وحول دور المثقفين ومواقفهم من القضايا العامة والعولمة والبحث والتقصي عن الحقيقة فقد جاءت دراسة (دانيال دبليو دريزنر، 2008)[41] التي هدفت إلى تقديم تحليل لوضع المثقفين من حيث العمل الفكري العام و علاقته بالسياسة، و قد توصلت إلى أن الانترنت وخاصة المدونات الالكترونية هي من أهم الوسائل التي يلجأ إليها المثقفون للتعبير عن أفكارهم، كما توصلت إلى وجود تراجع ملحوظ في الخطاب الفكري للمثقفين بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالنظر للعقود الماضية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك نوعا من التحول في طبيعة الخطاب والإنتاج الثقافي للمثقفين، كما أشارت إلى وجود اتجاه جديد يحاول ردم الهوة بين المثقفين وبين الجماهير، أما بالنسبة لعلاقة المثقفين بالسياسة فقد توصلت الدراسة إلى أن الفترة الحالية هي من أسوأ الفترات التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في دور المثقفين نظرًا لاستبدال المثقفين ذوي العقول الواعية بمجموعة من الأكاديميين الذين يعملون على تكريس الواقع، وتمهيد الطريق للحكومة لارتكاب المهازل، كما ذكرت الدراسة أيضا أنه بسبب القيود على مؤسسات الرأي والفكر في السنوات الأخيرة نجد المثقفين قد لجأوا بشكل كبير للالتحاق بالأحزاب السياسية لممارسة حرياتهم.

أمَّا دراسة (دلال محمد ابراهيم السقاف، 2008)[42] فهدفت إلى الوقوف على تصورات النخبة المثقفة لبعض القضايا التي طرحتها فترة العولمة و انعكاساتها على مجتمعاتنا المحلية والتأثيرات المترتبة على قضية الهوية الثقافية، وقد استخدمت الباحثة أداة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الالتفاف حول كل ما هو وطني والدفاع عنه والتصدي لكل ما يمس وطننا العربي، والتوجه نحو بلورة العروبة وجعلها كتلة اقتصادية اجتماعية ثقافية تتفاعل وتتعايش مع العولمة.

وتناولت دراسة (نيل لازاروس، 2005)[43] دور الفكر بما له و ما عليه في المجتمع، حيث يناقش الباحث موضوع المثقف على أنه دائما على استعداد للتعرض للمخاطر في سبيل البحث عن الحقيقة، كما أنه شخص يعتمد فكريا على عقله و صدقه بدلا من الالتزام بالقيود التي تفرضها العقيدة أو الأيديولوجية، إضافة إلى التعرف على الدور المؤثر الذي يمارسه المثقف في السياسة و في اتجاهات الرأي العام، والدور الاجتماعي للمثقفين، وقد

توصلت إلى بعض نقاط الضعف لدى المثقفين، و كذلك استعرض أيضا بعض أفكار بيار بورديو عن المثقفين.

وحول علاقة المثقفين بالجماهير والعمل من أجل المواطنين فقد تناولت دراسة (دولان كومينز، 2003) [44] العلاقة بين المثقفين والجماهير، وبذلك انطلق الباحث في دراسته هذه من فرضية أساسية و هي أن الحياة الفكرية لا تقتصر فقط على الجامعات و المؤسسات الأكاديمية، و قد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها، أن الأفكار لها دور مؤثر وتأثير عميق في المجتمع وفي كيفية تنظيمه، وأن الأفكار ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة، ولا يمكن عزلهما عن بعضهما بعضاً، وأن المثقف لم يعد مجرد مثقف نخبوي كما كان في السابق، ولكنه تحول إلى مثقف أكثر انفتاحا ومرونة و احتكاكا بالجماهير.

وحول دور المثقفين اتجاه القضايا القومية فقد جاءت دراسة (مونتسيرات جويبرنو، 2000)[45]، التي سعت إلى توفير اطار نظري لدراسة العلاقة بين المثقفين وقضية القومية في الدول الغربية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن القومية الكتالونية تحولت من النخبة إلى حركة جماهيرية، وقد شهدت هذه الفترة تحديدا اهتماما خاصا بأنشطة المقاومة الثقافية التي يقوم بها المثقفين الكتالونيين، و قد حاولت الدراسة أيضا التوصل للأسباب التي تجعل بعض المثقفين ينجذبون إلى القومية، كما ناقشت الدراسة أيضا الحجج العقلانية و العاطفية التي يستخدمها المثقفون كوكلاء للتعبئة.

وبالنسبة للصراع السياسي فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الصراع السياسي سواء بصورة مباشرة أو من خلال عرضها للعنف السياسي أو الحركات السياسية، وسوف نقتصر في هذا المجال إلى العرض لدراسات الصراع السياسي بالصورة المباشرة، ومنها دراسة (ممدوح السيد عبد الهادي 2017)[46] التي استهدفت التعرف على الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث العنف والصراع السياسي، والتي توصلت إلى أن أكثر أوقات نشر الشائعات إبان وجود عمليات إرهابية وأن الهدف منها في تلك الفترة خاصة إحداث الفوضى وتفكك المجتمع.

ودراسة (صلاح محمود محمد :2015)[47] التي تناولت الصراع السياسي على السلطة في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، واستعرضت أهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها الشعب المصري خلال حكم مبارك، والتي دفعت للقيام بالثورة، وتوصلت إلى ردود أفعال القوى السياسية المصرية حول مختلف أنماط الحراك السياسي في تلك الفترة.

أمَّا دراسة (رشا عبد الرحيم، 2014)[48] التي هدفت إلى تحديد دور القنوات العامة والإسلامية في معالجة الصراع بين القوة السياسية في المجتمع، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى أن المواقع الإخبارية والبرامج الحوارية التليفزيونية تعد أحد المصادر المهمة في تشكيل الوعي العام في المجتمع، والتي توضح حقيقة الصراعات لدى الجماهير.

وجاءت دراسة (خيري عمر، 2013)[49] لتوضح مدى استمرارية وعمق الأزمة السياسية باستمرار الوضع الحالي وأن اعتبار الصراع السياسي خيارا وحيدا سيؤدي إلى توتر مزمن في البنية الاجتماعية والسياسية في مصر، وتوصلت إلى مدى ضرورة وضوح مسار الحوار والمصالح الوطنية حتى لا تزيد مخاطر الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.

أمَّا دراسة (عمرو أسعد 2013)[50] فقد هدفت إلى دراسة تأثير المناقشات السياسية بين الجماهير على الصراع السياسي من خلال تحليل مضامين صفحة كلنا خالد سعيد، وتوصلت إلى الدور الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في تحفيز الصراع السياسي حتى وإن كان افتراضيا.

أمَّا دراسة (مي مجيب 2013)[51] فقد حاولت التعرف على العوامل المؤثرة على اندماج الاقباط في مصر بعد الثورة على المستوى السياسي والمجتمعي، وقد توصلت إلى أن اهم هذه العوامل سقوط النظام وتواتر الأحداث الطائفية وصعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم .

وجاءت دراسة (بولاك لاجيشينكو:2004)[52].والتي تهدف إلى فحص تشكيل الفئات السياسية والانقسامات السياسيةِ في فرنسا، ونتائج الصراعات العَنيفة كالانحرافات،

بل الانقسامات التي تلت ظهور النظامِ السياسي في أواخر القرون الوسطي وأوائل العصر الحديث، وتوصلت إلى عدد من العلاقات التي شكلتْ الفئةَ بدأت بالمجموعات المتواضعة نسبياً، مثل الفلاحين والصُنّاعِ، بالإضافة إلى النُخَبِ المحلية مثل أعضاء طبقة النبلاء المتوسطة والقنصليات الحضرية، الذين استخدموا توثيق العلاقة مع الرؤساء الاجتماعيين لتَنظيم العنف ضدّ المعارضين المحليين، ولضمان الدعم القانوني والمالي والعسكري من الأتباع البعيدين للفئة نفسها.

موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة.

تناولت الدراسات السابقة ظاهرتي المثقفين والصراع السياسي كل قضية على حدا، لذا عند تحديد مكانة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة يمكن تقسيمها كالتالي:

ا – بالنسبة لدراسات المثقفين

رغم أن أغلب الدراسات تناولت المثقفين ضمن متغيراتها أشارت إلى الدور المجتمعي للمثقفين وتصوراتهم إلا أنها لم تحدد اتجاهاتهم ورؤيتهم حول طبيعة الصراع السياسي في مصر في الوقت نفسه، حيث عرضت دراسة (سامح فوزي 2004 ودراسة أميمة محمد السيد، 2000) لدور المثقفين وتصوراتهم حول بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدراسة الراهنة تناقش تصورات المثقفين لطبيعة ومستقبل الصراع السياسي في مصر.

ومن هذه الدراسات ما ركزت على علاقة المثقفين بالسلطة والنظام السياسي لكشف دورهم السياسي في المجتمع كدراسة (أمل حسن أحمد، 2008) و (أسماء أحمد عبد الغفار، 2007) و (إيمان طلال يوسف و خالد محمد صافي 2007) و (وحيد سيد أحمد خليف، 2004) و(مصطفي مرتضي علي محمود، 1997) و (غالي شكري، 1990 التي هدفت إلى الوقوف على العلاقة التي تربط المثقفين بالسلطة، كذلك الدراسة الراهنة تحاول الكشف عن مدى إسهام المثقفين في النظام السياسي بتقديم رؤية استشرافية لمستقبل الصراع السياسي وطبيعته.

وبذلك فإن الدراسة الراهنة تتفق مع تلك الدراسات في عرضها للمثقفين وأدوارهم السياسية والاجتماعية، ولكن الدراسة الحالية تعرض لدور المثقفين في توضيح طبيعة الصراع السياسي ومستقبله في الآن ذاته.

ب – دراسات الصراع السياسي

بالنسبة للدراسات التي تناولت عرض الصراع السياسي فيلاحظ أن جميعها تبرز الجانب التنافسي والصدامي في عملية الصراع سواء من خلال وصف حالة الصراع السياسي القائم في المجتمع، كدراسة صلاح محمود محمد: 2015 أو من خلال التعرف على المسببات المباشرة للصراع السياسي كدراسة (ممدوح السيد عبد الهادي 2017) التي جعلت الصراع السياسي نتيجة حتمية للإشاعات، أما دراسة عمرو أسعد، 2013) فقد اهتمت بتأثير المناقشات السياسية على الصراع، ورغم أن الدراسة الراهنة تتناول وصف لطبيعة وحالة الصراع السياسي في المجتمع المصري إلا أنها تركز على هذا الوصف من خلال فئة المثقفين من رجال الدين والعلم والسياسة، إضافة إلى وضع رؤية استشرافية لمستقبل الصراع السياسي.

خامساً– إشكالية الدراسة في النظرية السيسيولوجيا نظرية الصراع نموذجا

تعد نظرية الصراع إحدى النظريات الاجتماعية التي استمدت منطلقاتها المعرفية من الفلسفة المثالية لهيجل، وقد قام ماركس بتحويل تلك الصورة المعرفية المثالية للصراع إلى الصورة المادية التي تشير إلى الصراع الطبقي بالمفهوم الاقتصادي، حيث أكد ماركس على مدى تلازم الصراع بين العمال وأصحاب العمل لقيامه على المصلحة ورأس المال.[53]

وقد استمدت هذه النظرية أصولها من الماركسية التي ترى أن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو المولد الأول والأساسي للصراعات في المجتمع، وبناءًا عليه اختار ماركس الصراع الطبقي كعملية تعبر عن التاريخ الاجتماعي للإنسانية، وهذا الصراع يبلغ ذروته في المجتمع الرأسمالي الذي يسود فيه نمط الإنتاج الرأسمالي، ويتشكل الصراع في هذا المجتمع، ويتولد من شكل السيطرة الذي تمارسه الطبقة المالكة للثروة، والتي تسخر كل

مقدرات المجتمع لخدمة مصالحها وتدعيم سيطرتها، وينتهي هذا الصراع بين الجماعات باختفاء مصادر اللا مساواة والاستغلال وظهور النمط الاشتراكي ثم الشيوعي. [54]

هذا وقد أشار ماركس إلى أن الصراع قضية أزلية موجودة في المجتمعات وأن هذا الصراع قائم على أساس عدم المساواة في توزيع الدخل،[55] وأن هذا الصراع حالة مستمرة بين الطبقات والجماعات تهدف إلى إحداث التغير الاجتماعي المنشود الذي يسعى من خلاله الأفراد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجميع وهو ما ينتهي بالقيام بثورة[56].

وتبدو عملية الصراع بين الجماعات التي ترتبط بعلاقات مختلفة مع وسائل الإنتاج، وقد رأى ماركس ان ضبط وسائل الإنتاج يؤدي إلى اضطهاد بعض الجماعات واستغلالها لبعضها البعض ومن خلال الوعي الاجتماعي تبدا المطالبة بالحقوق[57] وبالتالي يظهر الصراع في الحياة الاجتماعية التي يعد نتيجة لاختلاف الأهداف ويمكن تحقيق النظام العام من خلال استخدام القهر والقوة من قبل من يملكونها.[58]

وتدور معظم كتابات ماركس حول الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي وما يودي إليه من حدوث التغير الثوري، وهذه الصراعات العنيفة والطبقية التي كانت تَحْدثُ ضمن النمط الإقطاعي مِنْ الإنتاجِ كانت تشكّلُ المواجهة بين طبقتي أصحاب العمل والعمال أي بين صاحبِ الملك والفلاحِ، بين السيدِ والصانع الماهرِ، وبين الطبقات الرأسمالية الإقطاعية والمتصاعدة الهابطة [59]، حيث إن الصراع دائما ما يحدث بين المطحونين والمغلوبين على أمرهم وبين القائمين على السلطة وأصحاب المناصب كمحاولة من الطبقة الدنيا للقفز إلى السلطة ومراكز الامتياز الاجتماعي.[60]

وتعد الإسهامات التي قدمها ماركس وانجلز إشارة واضحة إلى تأكيد الجانب الاجتماعي للصراع والثورة كما يعد إسهاما في تفسير الصراع القائم بين الطبقات بإرجاعه إلى الأساس المادي حيث فسروا التاريخ بأنه صراع بين الطبقات لا الأجناس فإحلال نظام إنتاجي بنظام آخر يؤدي إلى إحداث ضغوط سياسية تتبعها الثورة. [61]

كما أن البشر يعدلون بصفة دائمة ويغيرون من الأحداث والأنشطة التي يقومون بها من أجل التعامل مع العالم الطبيعي ومحاولة تحويله إلى عالم مشبع لحاجاتهم الأساسية

ومحقق لرغباتهم المختلفة، لذا يعتقد ماركس أن الناس حينما يقومون بإحداث هذه التعديلات والتغيرات فإنهم بالضرورة يغيرون من طبيعة العلاقات السائدة بينهم، ومنتجات العمل هي التي تحدد الطابع العام لحياتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية، ففي كل حقبة من أحقاب التاريخ كانت الملامح العامة لتنظيم المجتمعات من حيث النظم السياسة والاجتماعية والقانونية والأخلاق والفلسفة والفن محكومة ومحددة بواسطة نوع العلاقات الاجتماعية الإنتاجية السائدة في هذا المجتمع، وما كانت العلاقات الإنتاجية ينتابها عدم المساواة والظلم والقهر إذا فإن الأداة الأساسية التي يستخدمها البشر للتكيف مع هذا النظام تتمثل في الصراع.(62)

وتعد هذه النظرية تحدياً للافتراضات الأساسية للوظيفيين، فالمجتمع ليس نسقا متكاملا كما يزعم الوظيفيون، بل هو مجتمع يقوم التدرج الذي يعكس درجة من اللامساواة واللا اتفاق بين الأفراد والجماعات وأن مصالح الأفراد داخل المجتمع تقف وراء نضالهم، ويحسم الصراع في النهاية لمدى السيطرة على مصادره التي قد تكون المصادر المادية للعنيف أو التبادل الاقتصادي أو تشكيل الأفكار والعواطف.(63)

وتوضح هذه النظرية أن المجتمع بناء ثابت يوفر لنفسه عناصر بقاءه واستمراريته، وأنه بناء يحقق قدر كبير من التواز والاستقرار، أمَّا مظاهر عدم التوازن وعدم الاستقرار التي تنشأ من خلال الصراع بين جماعات المجتمع وأفراده من خلال التنافس على السلطة والسيطرة على الملكية وشغل المناصب والمواقع الإدارية والسياسية أو من خلال الصراعات الفكرية والايديولوجية.(64)

كما حدد ماركس الصراعات الأيديولوجية بانها مجموعة من الأفكار المهيمنة التي يحملها المجتمع أو فئة معينة في إطار البنى الفوقية للمجتمع، وهي مشروطة بالإطار الاقتصادي وتشكل انعكاسات له، وبالتالي فالصراع يكون من أجل الحرية وحقوق الأنسان والمساواة في الحقوق.(65)

أما رالف داهرندوف فيرى أن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين مما يؤدي لوجود حالات من عدم

الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا، ويشمل المحيط الاجتماعي المعني بالصراع الجماعات سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو العشائر أو التجمعات السكانية المختلفة، فالفكرة الأساسية تتجلى في القول أن الصراع بين المجموعات البشرية تمثل ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية.(66)

ويوضح داهرندوف أن الصراع شيء جوهري لأي تنظيم اجتماعي حيث يوجد تفاوت مقبول في السلطة بين الجماعات المختلفة، وهذا الصراع على السلطة هو ما تضمن فكرة ماركس عن الصراع الطبقي إلا أنه يشمل أيضا الصراع بين جماعات لأسباب أخرى تختلف عن امتلاك وسائل الانتاج كالصراع بين الأباء والأبناء وبين المدرسين والطلاب وغيره.(67)

والصراع عنده يرتبط بدرجة الوعي والتنظيم وهي دائمة بدوام اللامساواة في السلطة فحل بعض المشكلات والتناقضات يولد دائما تناقضات جديدة.(68)

ويرى دهراندورف ان هناك علاقات من التكامل والتناقض في أي بناء اجتماعي وهذه العلاقات تعد اعتراف باحتمال الاستقرار النسبي والتغير، حيث أشار إلى تفاوت القوة المتمثلة في السلطة في التنظيمات الرسمية كمصدر لاحتمال الصراع فقد قسم البناء في التنظيم الى علاقات منظمة بين من يملكون السلطة ويمارسونها مقابل الخاضعين المنفذين لأوامر وقرارات الفئة الأولى واعتبر أن ما ينطبق على هذه التنظيمات ينطبق على المجتمع.(69)

يوضح داهرندوف أن ما يجعل المنظمات متسقة هو الترابط القسري أي أن في كل تنظيم اجتماعي يوجد بعض المواقع مدعمة بالحق لممارسة السيطرة على الأخرى من أجل تاكيد القهر الفعال أي أن هناك توازن تفاضلي للقوة والسلطة، وأن هذا التوازن التفاضلي الثابت للسلطة يصبح العامل المحدد للصراع الاجتماعي النظامي، وهو نوع وثيق الصلة بصراع الطبقات ضمن الفهم الماركسي التقليدي وان الاصل البنائي لهذه الجماعات المتصارعة يجب أن يرى في ترتيب الأدوار الاجتماعية التي تقدم توقعات السيطرة والخضوع وحيثما وجدت مثل هذه الأدوار فان الصراع متوقع حيث ترتبط عملية الصراع بجماعات السلطة.(70)

ويعتني داهرندوف بعلاقات السلطة التي تسمح بتشكيل جماعات الصراع بشكل نظامي داخل التنظيمات وان اهمية جماعات الصراع هذه تكمن في انها تنتج عندما تمارس السلطة وهذا ما يعني أن علاقات السلطة دائما علاقات سيطرة وصراع وحينما وجدت العلاقات فان العنصر القيادي يسيطر بموجب الأوامر والتعليمات على العنصر الخاضع وتلك السيطرة تكون ذات شرعية تخضع لتحديدات معينة في داخل نطاق السلطة، فالصراع يعد عملية حتمية تولد القوى المتعارضة داخل التنظيمات الاجتماعية والظروف البنائية ما ان اتعمل على تكثيف الصراع وتعجيله أو تثبيطه وينتج عن الصراع موقف بنائي جديد يقود حتما تحت ظروف اجتماعية محددة إلى نشوب الصراع بين القوى المتعارضة من جديد وهكذا يجري الصراع الاجتماعي بصورة ديلكتيكية، وقد صرح بضرورة ادارة الصراع وعدم تجاهله من اجل تنظيمه والتعايش معه.[71]

. أما الصراع فى مفهوم لويس كوزر فإنه يتبلور فى ضوء القيم والأهداف التى تمثل الإطار المرجعى لأطراف الموقف الصراعى، وعلى ذلك يرى كوزر أن الصراع يتحدد فى النضال المرتبط بالقيم[72]، حيث عالج كوزر الصراع على اعتبار انه جانب مهم من جوانب الحياة يوجد في جميع التنظيمات، حيث يرى ان الصراع بين الجماعات يمكن ان يؤدي الى زيادة الترابط والتماسك الداخلي لكل جماعة.[73]

والصراع عند كوزر انما هو تعبير عن نضال حول قيم واحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة حيث يستهدف الفقراء المتخاصمين من خلاله تحييد منافسيهم او الاضرار بهم او التخلص منهم.[74]

ويدرك كوزر ان اسباب الصراع هي نفسها اسباب تكمن في الظروف التي تولد سحب الشرعية من النسق السائد المسؤول عن توزيع الثروة وعن تعدد مظاهر الحرمان فكلما زاد تساؤل الجماعات الاكثر حرمانا عن شرعية النظام السائد لتوزيع الموارد النادرة ازدادت احتمالية تفجيرهم للصراع.[75]

ويوكد كوزر على الضرورة الوظيفية للصراعات بين الجماعات الفرعية المختلفة من اجل خلق البناءات الديمقراطية التي تعبر عن انتشار القوة وتوزيعها داخل المجتمع، فبقدر

ما يبتعد النظام السياسي عن مركزية القوة تتحقق الديمقراطية الثابتة، ولذلك فإن مركزية القوة التي يتبعها النظام السياسي تتيح فرصة ظهور الصراع العنيف من قبل الجماعات التي تحاول الحصول على مصادر القوة عن طريق اختزال قوة النظام االقائم والاطاحة به.(76)

وبالنظر إلى واقع المجتمع المصري خاصة إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير وما بعدها نجد أن هناك نوعا من الاسقاطات لنظرية الصراع الاجتماعي على هذا المجتمع، وذلك من خلال وجود عدة عوامل كانت سببا في اندلا ع الصراع، وخاصة ثورة الخامس والعشرين من يناير، منها غياب الديمقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد، والتدهور الاجتماعي والسياسي، وانعدام العدالة الاجتماعية، هذا إضافة إلى أن المجتمع المصري نفسه يتكون من جماعات وطوائف مختلفة منها اليساريون والليبراليون والعلمانيون والتيار الديني، حتى التيار الديني نفسه منقسم إلى عدد من الجماعات وأحزاب إبان الثورة المصرية مما أدى إلى حدوث صراع سياسي قائم على محو المرحلة السابقة وإبادتها بكل رموزها، ولم يكتف المجتمع المصري بهذه المرحلة من الصراع، بل ظهرت الصراعات الفردية العنيفة بين الأفراد لاستغلال تلك الظروف والأوضاع في محاولة من البعض للسيطرة على الممتلكات العامة والخاصة التي ما لبثت إلا وأن تحولت إلى صراعات أخرى في ثلاثين يونية لإبادة التيار الديني وحدوث تحولات جديدة، بل ولم تنتهي تلك الصراعات بعد حيث تحولت إلى بعض المخططات الإرهابية التي تستهدف المجتمع بكل طوائفه.

من خلال العرض السابق المبسط لآراء نظرية الصراع في الصراع السياسي يتبين للباحث أن هذه النظرية ترى أن الصراع السياسي يعد من الأمور الحتمية خاصة في فترات التقلبات السياسية، وقد يكون الدافع وراء الصراع السياسي مقاومة الظلم والاستغلال، ومحاولة الوصول لوضع أفضل بالقضاء على براثن الظلم، والمطالبة بالحقوق المسلوبة، كما يوضح أن طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى الصراع السياسي في المجتمع، أي أن الصراع السياسي هو نتاج تدهور العلاقات بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل القوة في المجتمع.، حيث إن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور

قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة، وبروز تكتلات القوى، والتي تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوة.

سادسا– الإجراءات المنهجية للبحث:

1 – منهج البحث

استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتم تطويع المسح من خلال عمل إحصائية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب والحقوق والتجارة بجامعة أسيوط كونها أكثر الكليات التي تهتم بالفكر القانوني والسياسي كممثلين للجانب الثقافي العلمي، وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية بأحزاب الريادة، ومستقبل وطن، والمصريين الأحرار بأسيوط كممثلين للجانب الثقافي السياسي، وإدارة أوقاف ديروط كممثلين للثقافة الدينية، ثم تحديد الخصائص التي يتم على أساسها سحب عينة البحث، والحصول على البيانات المطلوبة، والتي من خلالها يمكن تحقيق الهدف من الدراسة المتمثل في التعرف على مدى تصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي في مصر.

2 – أداة جمع البيانات

تم تصميم مقياس من إعداد الباحث ومرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

أ. وضع المقياس في صورته الأولية:

وذلك بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، وتم وضع المقياس وفقا لنموذج ليكارت الثلاثي، حيث تضمن عدة محاور وأبعاد فرعية، جاء المحور الأول عن تصورات المثقفين لأسباب الصراع السياسي وعوامله، وتضمن خمسة أبعاد منها، الأسباب الاجتماعية، الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الدينية، الأسباب الأيديولوجية، أما المحور الثاني فقد اشتمل على آثار الصراع السياسي، وتضمن ثلاثة أبعاد تمثل آثار الصراع على الفرد، و آثار الصراع السياسي على المجتمع، و آثار الصراع السياسي على خطط التنمية السياسية، أما المحور الثالث فقد أشار إلى اطراف الصراع السياسي، أما المحور

الرابع فقد اشتمل على رؤية المثقفين لمستقبل الصراع السياسي في مصر، وكل بعد من هذه الأبعاد يشتمل على مجموعة من العبارات التي يتم الاختيار بينها من ثلاث بدائل، تبدا بـ(نعم 1 ثم إلى حد ما 2 ثم تنتهي بلا 3) .

ب. صدق المقياس

اعتمد الباحث على الأساليب التالية لقياس صدق المقياس:

* الصدق الظاهري: حيث قام الباحث بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (7) وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قام الباحث بإجرائها على المقياس، وقد أبقى الباحث على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل الباحثين 80%، وحذف باقي العبارات.

* الصدق التمييزي حيث تم ترتيب درجات العينة من الأدنى للأعلى وتم المقارنة بين الربيع الأدنى (أدنى 25 مفردة)، والربيع الأعلى (أعلى 25 مفردة) على الدرجة الكلية للمقياس وأبعاده الفرعية وتشير قيمة (ت) إلى وجود فروق دالة عند مستوى دلالة 0.001 في اتجاه الربيع الأعلى على المقياس، وهذا يدلل على قدرة المقياس على التمييز بين المنخفضين والمرتفعين على المقياس ذاته مما يدعم الصدق بصورة مقبولة.

* صدق الاتساق الداخلي: اعتمد الباحث على قياس صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج لتوضح وجود معاملات ارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01. بالنسبة لجميع عبارات المقياس، حيث تراوحت قيمة الارتباط لجميع العبارات بين 0.335** الى 0.565**

ج. ثبات المقياس

للتأكد من ثبات المقياس واتساق عباراته الداخلية تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من 100 مفردة من المثقفين وللتحقق من مدى ثبات المقياس استخدم الباحث طريقة ألفاكرونباخ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1) ثبات ألفاكرونباخ لمقياس لدى المثقفين (ن= 100)

المتغيرات	أسباب الصراع	آثار الصراع	أطراف الصراع	مستقبل الصراع
ألفاكرونباخ	0.88	0.83	0.84	0.77

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات ثبات ألفاكرونباخ تراوحت بين 0.77: 0.88، وهي معاملات ثبات جيدة يمكن من خلالها الوثوق في ثبات المقياس لدى عينة الدراسة الحالية مما يعطي مؤشراً على ثبات جيد للمقاس، وهي معاملات ثبات يمكن الوثوق من خلالها في ثبات المقياس الحالي لدى عينة الدراسة.

3 – مجالات البحث

المجال المكاني: طبقت الدراسة الميدانية في مدينة أسيوط، وهي احد محافظات الصعيد، تمتد لمسافة 160 كيلوا متر بطول نهر النيل بين محافظتي المنيا وسوهاج وتقع محافظة أسيوط في منتصف الطريق بين القاهرة والأقصر وعاصمتها مدينه أسيوط[77] كما انها تضم العديد من المثقفين في كافة المجالات وبها ثالث اكبر جامعة في مصر، اضافة الى فرع لجامعة الأزهر يضم جميع كلياتها، كما بها العديد من المؤسسات الثقافية حيث تعتبر الإدارة المركزية لقطاع الثقافة بالصعيد، اضافة إلى العديد من الأحزاب السياسية، كم ان لها دور كبير في مختلف قضايا النضال السياسي عبر المراحل التاريخية المختلفة بداية من الحملة الفرنسية على مصر وما أتت به من أنماط ثقافية نتجت من خلال الاحتكاك المباشر بالحضارة الغربية وما ارتبط بها من صراع قيمي ومن تغيرات ثقافية.

ب – المجال البشري: اشتمل على جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب والحقوق والتجارة وأعضاء أحزاب الريادة، ومستقبل وطن، والمصريين الأحرار وإدارة أوقاف ديروط، وتم تحديد وحدات هذا المجال بالطريقة العشوائية البسيطة .

ج– المجال الزماني: استغرقت الدراسة الميدانية منذ تصميم وتطبيق المقياس وتحليل وتفسير النتائج أربعة أشهر من يناير 2018 إلى نهاية أبريل 2018.

4 – عينة البحث

أجريت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب والحقوق والتجارة، وأعضاء أحزاب الريادة ومستقبل وطن والمصريين الأحرار، وإدارة اوقاف ديروط، وقد بلغ قوامها 300 مفردة، وقام الباحث بسحب مفردات العينة بواسطة أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ومرت عملية اختيار العينة بعدد من المراحل على النحو التالي:

- **قام الباحث في المرحلة الأولى باختيار ثلاث كليات من جامعة أسيوط، وثلاثة أحزاب من أكثر الأحزاب نشاطا في محافظة أسيوط إضافة إلى إحدى إدارات الأوقاف عن طريق وضع بطاقات تحمل كل مفردة من الفئات الثلاثة وتم سحب ثلاثة مفردات من عينة الكليات وثلاثة من عينة الأحزاب وواحدة من عينة ادارات الأوقاف ووقع الاختيار على كليات الآداب والحقوق والتجارة وأعضاء أحزاب الريادة ومستقبل وطن والمصريين الأحرار وإدارة أوقاف ديروط.**
- **في المرحلة الثانية تم الاختيار العشوائي بين أعضاء كل فئة من هذه الفئات**

– حجم العينة

قام الباحث بتحديد حجم العينة باتباع معادلة ستيفن شامبثون حيث ان حجم مجتمع البحث والذي يضم اعضاء هيئة التدريس بالكليات واعضاء الاحزاب ورجال الدين التي تم تحديدها بلغ 1378 مفردة وبتطبيق المعادلة التالية

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

أصبحت العينة التي تم التطبيق عليها 300 مفردة.

– مبررات اختيار عينة البحث.

–الفئات الثلاثة أكثر احتكاك بالجمهور ومتابعة للأحداث السياسية.

–الاهتمام بالتنوع الثقافي بين العلمي والديني والسياسي.

–الفئات الثلاثة تمارس اتصال مباشر بالأحداث وبالجماهير من خلال المنابر العلمية والسياسية والدينية.

–لهذه الفئات دور في حرية بناء الفكر والتكوين المعرفي للأفراد.

- **وفيما يلي يوضح الجدول التالي أهم خصائص عينة البحث.**

– خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	النوع		الفئة العمرية			الفئة الثقافية (المؤسسة)		
	ذكور	إناث	أقل من 30	30-	0 فاكثر	هيئة تدريس	أحزاب	رجال دين
ك	208	92	94	111	95	107	89	104
%	69.3	30.7	31.3	37	31.7	35.7	29.7	34.6
المتغيرات	الأنشطة الثقافية		عضوية الاتحادات والمؤسسات الثقافية			المؤلفات الثقافية		
	نعم	لا	نعم	لا		نعم	لا	
ك	229	71	188	112		192	108	
%	76.3	23.7	62.7	37.3		64	36	

يوضح الجدول السابق خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

- **جاءت عينة البحث حسب النوع بواقع 69.3% للذكور، و30.7% للإناث.**

- جاءت عينة البحث حسب السن بواقع 31.3% للفئة العمرية من 30 سنة، 31.3% للفئة العمرية من 30 سنة إلى أقل من 50 سنة، 31.7 % للفئة العمرية اكبر من 50 سنة.

- جاءت عينة البحث حسب الفئة الثقافية بواقع 35.7 % للفئة الثقافية العلمية المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط، و29.7 % للفئة الثقافية العلمية المتمثلة في أعضاء بعض الأحزاب السياسية بمحافظة أسيوط، و34.6% للفئة الثقافية العلمية المتمثلة في رجال الدين.

– بالنسبة لمدى اهتمام ومشاركة افراد العينة في الأنشطة الثقافية، جاءت نسبة 76.3% من افراد العينة يشاركون في الأنشطة الثقافية وهذه النسبة تعد نسبة طبيعية لان افراد العينة من واقع عملهم يقومون بتلك الأنشطة.

– وعن العضوية في الاتحادات النوعية والمؤسسات الثقافية تبين ان 62.7% هم الأعضاء في تلك المؤسسات.

– وحول المؤلفات العلمية والثقافية تبين ان 64% من مفردات العينة لديهم مؤلفات علمية.

5– خطة التحليل الإحصائي للبيانات:

أ. الاختبارات المستخدمة:

1– معامل الارتباط (Pearson's R) وقد استخدمه الباحث لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

2– معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات المقياس.

3– اختبار (ت) لقياس الفروق بين فئات العينة على أبعاد المقياس.

4- اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.

5-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحساب الوسط المرجح والوزن النسبي.

ب. المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب الوسط المرجح:

اعتمد الباحث على نمط ليكارت الثلاثي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط بـ نعم = (3)، وينتهي بـ لا (1)، هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية، هذا وقد اعتمد الباحث على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) على القيم التالية:

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
أقل من 1	لا يحدثً	لا	منخفض
من 1 إلى أقل من 1.8	يحدث أحيانا	إلى حد ما	متوسط
أكثر من 1.8	يحدث	نعم	مرتفع

سابعاً- نتائج الدراسة الميدانية

1 – تصورات المثقفين لأسباب الصراع السياسي

تمثل أسباب الصراع السياسي أحد أهم القضايا التي شغلت الفكر الانساني ليس فقط في العصر الحديث ولكن منذ أقدم المحاولات الانسانية في تفسير الحياة السياسية، فتصور افلاطون للمدينة الفاضلة ومحاولة ارسطو في الساسة وتصورات فلاسفة العقد الاجتماعي لطبيعة الحكم، كل ذلك ما هي إلا صياغات وتفسيرات انسانية لفكرة الصراع السياسي، وفي علم الاجتماع تعد فكرة الصراع أحد الأفكار الرئيسة التي تأسست حولها

النظرية الاجتماعية ليس فقط في مرحلتها الكلاسيكية (تصورات ماركس حول الصراع وكونت حول الثبات والديمومة) بل وأيضا في مرحلتها الحديثة، وقد حرص الباحث في دراسته لتصورات المثقفين المصريين للصراع السياسي أن تكون البداية في التعرف على أسباب هذا الصراع، وفيما يلي يعرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

أ – الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسباب الاجتماعية أحد أهم الاسباب التي كشفت عنها نتائج الدراسية الميدانية في تصورات المثقفين للأسباب الصراع، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3) تصورات أفراد عينة البحث للأسباب الاجتماعية للصراع السياسي

م	الأسباب الاجتماعية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفوارق الاجتماعية	1.17	0.38	4
2	يعاني أفراد المجتمع من انهيار مكانتهم الفردية والاجتماعية في المجتمع	1.19	0.39	3
3	يمر المجتمع بمرحلة تدهور قيمي في مختلف مناحي الحياة	1.9	0.43	1
4	يعاني أفراد المجتمع البسطاء من فرض القوة من قبل أصحاب النفوذ	1.8	0.43	2
5	يعاني المجتمع من غياب تام لكافة مظاهر العدالة الاجتماعية	1.20	0.40	5
	المتوسط العام	1.45		

توضح بيانات الجدول السابق أن هناك خمس أسباب اجتماعية للصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث وفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح، حصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن نسبي متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.45) بوزن نسبي متوسط .

وتكشف النتائج السابقة عن الأسباب الاجتماعية للصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1 – في الترتيب الأول جاء المؤشر الخاص بمرور المجتمع بمرحلة تدهور قيمي في مختلف مناحي الحياة، حيث بلغ الوسط الحسابي1.9.

2– في الترتيب الثاني جاء المؤشر الخاص بمعاناة أفراد المجتمع البسطاء من فرض القوة من قبل أصحاب النفوذ. حيث بلغ الوسط الحسابي1.8.

2 – في الترتيب الثالث غياب تام لكافة مظاهر العدالة الاجتماعية، حيث بلغ الوسط الحسابي 1.20.

3 – في الترتيب الرابع معاناة أفراد المجتمع من انهيار مكانتهم الفردية والاجتماعية في المجتمع، وبلغ الوسط الحسابي 1.19

4 – في الترتيب الخامس غياب العدالة الوظيفية وانتشار الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبلغ الوسط الحسابي لذلك 1.17.

ب. الأسباب السياسية

كشفت نتائج الدراسية الميدانية عن العديد من الأسباب السياسية للصراع السياسي في ضوء تصورات المثقفين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8) تصورات أفراد عينة البحث للأسباب السياسية للصراع السياسي

م	الأسباب السياسية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	فساد أصحاب المناصب العليا والقادة السياسيين	1.85	0.41	1
2	تعددية حزبية وافتقاد الرؤية الواقعية	1.8	0.39	3
3	هيمنة السلطة التنفيذية على كل مقاليد الأمور	1.18	0.38	5
4	غياب مبدا التوازن بين السلطات	1.19	0.38	4
5	غياب الديمقراطية الحقيقية ووجود مبدأ التوريث	1.82	0.40	2
	المتوسط العام	1.57		

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك خمس أسباب سياسية للصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل ثلاث مؤشرات على وزن نسبي مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط، وجاء الوزن النسبي العام لهذه المؤشرات متوسط عند وسط حسابي بلغ (1.57).

وتكشف النتائج السابقة عن الأسباب السياسية ومدى تأثيرها الصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1 – في الترتيب الأول فساد أصحاب المناصب العليا والقادة السياسيين، وذلك بوسط 1.85

2 – في الترتيب الثاني غياب الديمقراطية الحقيقية ووجود مبدأ التوريث، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.82

3 – في الترتيب الثالث تعددية حزبية وافتقاد الرؤية الواقعية، وبلغ الوسط الحسابي 1.8.

4 – في الترتيب الرابع وغياب مبدأ التوازن بين السلطات، وبلغ الوسط الحسابي 1.19.

5 – في الترتيب الخامس هيمنة السلطة التنفيذية على كل مقاليد الامور، وبلغ الوسط الحسابي 1.18

وبذلك يتبين أن المتوسط العام للأسباب السياسية كإحدى أسباب الصراع السياسي، بلغ (1.57) وهي نسبة متوسطة،

ج. الأسباب الاقتصادية:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن مدى أهمية الأسباب الاقتصادية كأحد أهم الاسباب التي للصراع السياسي حسب تصورات المثقفين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) تصورات أفراد عينة البحث للأسباب الاقتصادية للصراع السياسي

م	الأسباب الاقتصادية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تركز الملكية في ايد عدد محدود من الناس	1.82	0.43	1
2	الغلاء الفاحش دون معايير	1.20	0.40	4
3	وعدم وجود رقابة على الأسعار	1.20	0.40	4
4	تزايد معدلات البطالة مع زيادة اعداد الخريجين	1.16	0.36	5
5	التمايز الطبقي	1.21	0.41	3
6	تزايد أعداد الفقراء	1.81	0.42	2
	المتوسط العام	1.4	0.83	

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك ستة أسباب اقتصادية للصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشران فقط على وزن مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط، وجاء الوزن النسبي العام لهذه المؤشرات المرتبطة بالأسباب الاقتصادية عند وسط حسابي بلغ (1.4) وهي نسبة متوسطة.

وتكشف النتائج السابقة عن الأسباب الاقتصادية للصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1 – في الترتيب الأول تركز الملكية في ايد عدد محدود من الناس، وذلك بوسط حسابي 1.82.

2 – في الترتيب الثاني تزايد أعداد الفقراء، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.81.

3 – في الترتيب الثالث التمايز الطبقي، وبلغ الوسط الحسابي 1.21.

4 – في الترتيب الرابع كلا من الغلاء الفاحش دون معايير وعدم وجود رقابة على الأسعار، وبلغ الوسط الحسابي 1.20.

5 – في الترتيب الخامس تزايد معدلات البطالة، وبلغ الوسط الحسابي 1.16.

وبذلك يتبين أن المتوسط العام للأسباب الاقتصادية كإحدى مؤشرات الصراع السياسي بلغ (1.4) وهي نسبة متوسطة.

د – الأسباب الدينية

بينت الدراسة أهمية الجانب الديني في عمليات الصراع السياسي وفقا لتصورات المثقفين للأسباب الصراع، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10) تصورات أفراد عينة البحث للأسباب الدينية للصراع السياسي

م	الأسباب الدينية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	صراع وازدراء الأديان	1.91	0.43	1
2	عدم الفهم الحقيقي للأمور الدينية	1.18	0.38	3
3	تسيس رجال الدين	1.17	0.37	4
4	انحطاط وتدهور الخطاب الديني	1.15	0.36	5
5	انهيار القيم الدينية	1.21	0.41	2
	المتوسط العام	1.32		

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك خمسة أسباب دينية للصراع السياسي حسب رؤية أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل واحد فقط من تلك المؤشرات على وزن مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.32) بوزن نسبي متوسط.

وتكشف النتائج السابقة عن المؤشرات الدينية ومدى تأثيرها على الصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1 – في الترتيب الأول صراع وازدراء الأديان وذلك بوسط 1.91

2– في الترتيب الثاني انهيار القيم الدينية، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.21.

3– في الترتيب الثالث عدم الفهم الحقيقي للأمور الدينية، وبلغ الوسط الحسابي 1.18.

4 – في الترتيب الرابع تسيس رجال الدين وبلغ الوسط الحسابي 1.17.

5– في الترتيب الخامس انحطاط وتدهور الخطاب الديني، وبلغ الوسط الحسابي 1.15.

هـ – الأسباب الأيديولوجية

كشفت الدراسة عن العديد من الأسباب الايديولوجية كأحد أهم اسباب الصراع السياسي وفقا لتصورات المثقفين للأسباب الصراع، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (11) تصورات أفراد عينة البحث للأسباب الايديولوجية للصراع السياسي

م	الأسباب الأيديولوجية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الصراع الفكري والأيديولوجي	1.16	0.37	3
2	التعددية الأيديولوجية والمصالح الخاصة	1.71	0.37	2
3	انهيار الوحدة القومية وتدهور قيم الانتماء	1.7	0.36	3
4	إعلاء الانتماءات الطائفية على الانتماء القومي والوطني	1.88	0.45	1
5	جماعات المصلحة وتأثيرها على اتخاذ القرارات والرأي العام	1.17	0.37	4
	المتوسط العام	1.52		

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك خمسة مؤشرات أيديولوجيا للصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشر واحد

على وزن مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.52) بوزن نسبي متوسط.

وتكشف النتائج السابقة عن المؤشرات الأيديولوجيا ومدى تأثيرها على الصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1– في الترتيب الأول إعلاء الانتماءات الطائفية على الانتماء القومي والوطني، وذلك بوسط1.88.

2– في الترتيب الثاني التعددية الأيديولوجية والمصالح الخاصة وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.71

3– في الترتيب الثالث لانهيار الوحدة القومية وتدهور قيم الانتماء الذي ينتاب الأفراد نتيجة للتوجهات الأيديولوجية فقد بلغ الوسط الحسابي 1.7

4 – في الترتيب الرابع، جماعات المصلحة وتأثيرها على اتخاذ القرارات والرأي العام، وذلك بوسط حسابي 1.17.

5– في الترتيب الخامس الصراع الفكري والأيديولوجي، وبلغ الوسط الحسابي 1.16.

و – ترتيب تصورات المثقفين لأسباب الصراع السياسي:

جدول رقم (12) تصورات أفراد عينة البحث لأسباب للصراع السياسي ككل

م	أسباب الصراع السياسي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الأسباب الاجتماعية	1.45	1.02	1
2	الأسباب السياسية	1.57	0.88	3
3	الأسباب الاقتصادية	1.4	0.83	2
4	الأسباب الدينية	1.32	0.89	3

5	الأسباب الأيديولوجية	1.52	0.86	3
	المتوسط العام	1.45		

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح عوامل وأسباب الصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح جاءت الأسباب السياسية في المرتبة الأولى بوسط حسابي 1.57، وفي المرتبة الثانية جاءت الأسباب الايديولوجية بوسط حسابي 1.52، وفي المرتبة الثالثة جاءت كلُ من الأسباب الاجتماعية بوسط حسابي 1.45 وفي المرتبة الرابعة جاءت الأسباب الاقتصادية بوسط حسابي 1.4، وفي المرتبة الخامسة جاءت الأسباب الدينية بوسط حسابي 1.32. وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.45) بوزن نسبي متوسط.

2 – تصورات المثقفين لأهم الآثار السلبية للصراع السياسي

المتابع للتطورات والتحولات السياسية التي تضرب العالم على طول القرنين الماضيين، يلاحظ كم هي فادحة تلك الآثار الناجمة عن الصراعات السياسية، ولعل ما حدث في القارة الأفريقية طوال العقود الأخيرة من القرن العشرين _في بورندي ورواندا والصومال وغيرها_ خير دليل على الآثار الخطيرة التي تتركها عملية الصراع السياسي، ومن ثم اهتم الباحث بمعرفة رؤية أفراد عينة البحث من المثقفين لآثار الصراع السياسي.

أ – آثار الصراع السياسي على الفرد

يعد الفرد اكثر من يتاثر بمشكلات الصراع السياسي، والمتابع لمختلف انماط الصراع السياسي في ثورة يناير 2011 حينما تم فتح السجون وخروج البلطجية بمظاهر دامية لقتل وهتك الابرياء نرى ان هناك حالة من الذعر والخوف وانعدام كافة مظاهر الامن في المجتمع، وبتحليل نتاشج الدراسة الميدانية فقد كشفت عن الآثار السلبية للصراع على الفرد وفقا لتصورات المثقفين، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (13) تصورات أفراد عينة البحث لآثار الصراع السياسي على الفرد

م	آثار الصراع السياسي على الفرد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	زيادة مؤشرات الفردية والأنانية في داخل الأسرة	1.17	0.37	1
2	انتشار وزيادة مشكلات الثأر بين الأفراد	1.14	0.34	3
3	فقدان الأمن الفردي والاجتماعي	1.9	0.36	2
4	تدهور مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد	1.14	0.34	3
	المتوسط العام	1.34		

تشير بيانات الجدول السابق أن أفراد عينة البحث أشاروا إلى أن هناك أربعة آثار للصراع السياسي على الفرد، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشر واحد على وزن نسبي مرتفع في حين أن باقي المؤشرات حصلت على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.34) بوزن نسبي متوسط

وتكشف النتائج السابقة عن آثار الصراع السياسي على الفرد لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1– في المرتبة الأولى فقدان الأمن الفردي والاجتماعي، وذلك بوسط1.9.

2– في المرتبة الثانية زيادة مؤشرات الفردية والأنانية في داخل الأسرة وذلك بوسط1.17.

3 – في المرتبة الثالثة انتشار وزيادة مشكلات الثأر بين الأفراد، وتدهور مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وبلغ الوسط الحسابي 1.14.

ب – آثار الصراع السياسي على المجتمع

للصراع السياسي عدد من الآثار السلبية على المجتمع، واكثر ما تاثر بهذا الصراع النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على حد السواء، فكما حدث في حالات الصراع السياسي بالقرن الحادي والعشرون بالمجتمع المصري وما ترتب عليه من تدهور وخلل اقتصادي بين جعل افراد المجتمع مازالوا يعيشون في اضطرابات في كافة المجالات وخاصة

ما يرتبط بعدم الاستقرار الامني ولم يكتف الامر في داخل البلاد فقط بل امتد ليشمل تاثيرات سلبية على العلاقات السياسية الدولية بعض الدول وذلك مثلما حدث مع كافة دول الربيع العربي، وكشفت نتائج الدراسية الميدانية عن الآثار السلبية للصراع على المجتمع وفقا لتصورات المثقفين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (14) تصورات أفراد عينة البحث لآثار الصراع السياسي على المجتمع

م	آثار الصراع السياسي على المجتمع	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الانهيار الاقتصادي	1.82	0.35	2
2	عدم وجود رقابة على الأسعار واستغلال وغلاء فاحش	1.83	0.37	1
3	تدهور مكانة مصر الدولية والاقليمية	1.15	0.36	3
4	تزايد انتشار الأحزاب بلا هوية	1.13	0.33	4
5	انتشار قيم المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة	1.13	0.34	4
	المتوسط العام	1.42		

تشير بيانات الجدول السابق أن أفراد عينة البحث أوضحوا أن هناك خمسة آثار سلبية للصراع السياسي على المجتمع لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشران فقط على وزن نسبي مرتفع في حين ان باقي المؤشرات حصلت على وزن ضعيف، وجاء الوزن النسبي العام لهذه المؤشرات عند وسط حسابي بلغ (1.42) وهي نسبة متوسطة.

وتكشف النتائج السابقة عن الآثار السلبية للصراع السياسي ومدى تأثيرها على المجتمع، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1– في المرتبطة الأولى عدم وجود رقابة على الأسعار والاستغلال والغلاء الفاحش وذلك بوسط1.83،

2– في المرتبة الثانية الانهيار الاقتصادي،، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.82،.

3– في المرتبة الثالثة وتدهور مكانة مصر الدولية والإقليمية، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.15،

4– في المرتبة الرابعة تزايد انتشار الأحزاب بلا هوية، وانتشار قيم المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، وبلغ الوسط الحسابي 1.13.

ج – آثار الصراع السياسي على خطط التنمية

للصراع السياسي عدد من الآثار السلبية على خطط التنمية، حيث ان التنمية السياسية ترتبط دائما بالاستقرار السياسي الذي يعتمد على اقتصاد متعافي يدعمه، ونظرا لنوبات الصراع السياسي التي تعرض لها المجتمع المصري خاصة بعد ثورة 25 يناير فقد تدهورت حالات الاستثمار وتدهورت اغلب مصادر الدخل القومي في المجتمع كما حدث في حالات الحرائق المستمرة لحقول البترول وتدهور حالة السياحة وعدم الاستقرار الامني، الامر الذي أدى الى ركود وتدهور خطط التنمية السياسية، حيث كشفت نتائج الدراسية الميدانية عن الآثار السلبية للصراع على المجتمع وفقا لتصورات المثقفين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (15) تصورات أفراد عينة البحث لآثار الصراع السياسي على خطط التنمية

م	آثار الصراع السياسي على خطط التنمية السياسي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تدهور حالة الاستثمار في المجتمع	1.82	0.41	2

2	تعطل وجمود خطوط الإنتاج	1.81	0.35	3
3	تدهور خطط التنمية	1.84	0.40	1
4	تدهور المكانة الدولية للبلاد	1.12	0.32	5
5	ركود حركة التنمية	1.15	0.35	4
	المتوسط العام	1.55		

تشير بيانات الجدول السابق أن أفراد عينة البحث أفادوا أن هناك خمسة مؤشرات لآثار الصراع السياسي على خطط التنمية السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصلت ثلاث مؤشرات على وزن نسبي مرتفع في حين حصل مؤشران على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.55) بوزن نسبي متوسط.

وتكشف النتائج السابقة عن آثار الصراع السياسي ومدى تأثيرها على خطط التنمية السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1– في المرتبة الأولى جاء مؤشر تدهور خطط التنمية، وذلك بوسط 1.84

2– في المرتبة الثانية جاء مؤشر تدهور حالة الاستثمار في المجتمع، وذلك بوسط 1.82،

3– في المرتبة الثالثة تعطل وجمود خطوط الإنتاج، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.81

4– في المرتبة الرابعة ركود حركة التنمية، وذلك بوسط 1.15 .

5– في المرتبة الخامسة جاء مؤشر تدهور المكانة الدولية للبلاد، وبلغ الوسط الحسابي 1.12، .

د – الآثار السلبية للصراع السياسي

جدول رقم (16) تصورات أفراد عينة البحث لآثار الصراع السياسي ككل

م	آثار الصراع السياسي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	آثار الصراع السياسي على الفرد	1.34	0، 74	2
2	آثار الصراع السياسي على المجتمع	1.42	0، 76	3
3	آثار الصراع السياسي على خطط التنمية	1.55	0، 91	1
	المتوسط العام	1.44		

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك ثلاث تصورات لآثار الصراع السياسي بصفة عامة، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصلت جميعها على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.44) بوزن نسبي متوسط

وتكشف النتائج السابقة عن آثار الصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1- جاء في المرتبة الأولى آثار الصراع على التنمية السياسية بوسط حسابي 1.39.

2- في المرتبة الثانية جاءت الآثار المجتمعية بوسط حسابي 1.42.

3- في المرتبة الثالثة جاءت آثاره على الفرد بوسط حسابي 1.34.

3- تصورات المثقفين لأهم أطراف الصراع السياسي في المجتمع

تتعدد أطراف الصراع السياسي في المجتمع، فقد تكون داخلية، وهذا ما يحدث في الكثير من مجتمعات الربيع العربي، حيث يكون أطراف الصراع من الداخل كما هو حادث في المجتمع المصري بين بعض الجماعات والأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية، وقد تكون أطراف خارجية كوجود جماعات لها امتدادات خارجية تحرك وتدير عمليات الصراع السياسي من دول مختلفة، وقد يكون صراعاً عرقياً.ويوضح الجدول التالي تصورات المثقفين لأطراف الصراع السياسي:

جدول رقم (17) تصورات أفراد عينة البحث لأطراف الصراع السياسي

م	أطراف الصراع	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	لا توجد تنظيمات معينة توجه الصراع	1.13	0.33	5
2	ينتج الصراع من خلال مشكلات فردية	1.16	0.37	4
3	يخضع لمنظمات دولية	1.89	0.39	1
4	الأفراد يستطيعون التحكم في طبيعته	1.22	0.41	3
5	ينتج من خلال تنظيمات رسمية	1.81	0.30	2
	المتوسط العام	1.44		

تشير بيانات الجدول السابق أن أفراد عينة البحث أشاروا إلى أن هناك خمسة أطراف للصراع السياسي، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.44) بوزن نسبي متوسط

وتكشف النتائج السابقة عن أطراف الصراع السياسي لدى عينة البحث، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1– جاء في المرتبة الأولى جاءت المنظمات الدولية وذلك بوسط1.89،.

2– في المرتبة الثانية جاء مؤشر التنظيمات رسمية، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.81

3– في المرتبة الثالثة جاء الأفراد بوصفهم قادرين على التحكم في طبيعته، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.22

4– في المرتبة الرابعة جاءت وجهة النظري التي ربطت الصراع بالمشكلات فردية وبلغ الوسط الحسابي 1.16

5 – في المرتبة الخامسة جاء ت الرؤية التي تشير إلى عدم وجود أطراف محددة معينة توجه الصراع وبلغ الوسط الحسابي 1.13

4 – تصورات المسقفين لمستقبل الصراع السياسي في مصر

يعد الصراع السياسي عملية دينامية متجددة، فهو لا ينتهي عند حد معين، ولكن يمكن من خلال تحديد رؤى المثقفين تحديد مستقبل ذلك الصراع، حيث يمكن القول إن الصراع السياسي سيستمر في المجتمع المصري ما لم يتم تحقيق التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى والأحزاب السياسية وأن التوازن الاجتماعي لا يأتي إلا من خلال تطبيق معايير العدالة الاجتماعية التي تعد أمراً صعب التحقيق في ظل الكساد الاقتصادي، والجدول التالي يوضح مستقبل الصراع السياسي حسب رؤية المثقفون:

جدول رقم (18) تصورات أفراد عينة البحث لمستقبل الصراع السياسي

م	الرؤية المستقبلية للصراع السياسي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تلبية متطلبات أفراد المجتمع	1.14	0.35	5
2	تنافسية حزبية قائمة على رؤى استراتيجية مشتركة	1.36	0.37	3
3	استفادة القيادات السياسية من التجارب السابقة	1.84	0.43	1

4	القبضة الأمنية	1.80	0.37	2
5	خلق كيان سياسي موحد من خلال مشاركة جميع الفئات	1.25	0.36	4
	المتوسط العام	1.48		

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك خمسة مؤشرات لمستقبل الصراع السياسي لدى أفراد عينة البحث، ووفقا للنسبة الموزونة والوسط الحسابي المرجح حصل مؤشران على وزن نسبي مرتفع في حين حصلت باقي المؤشرات على وزن متوسط، وجاء المتوسط العام لهذه المؤشرات عند متوسط حسابي بلغ (1.48) بوزن نسبي متوسط

وتكشف النتائج السابقة عن الرؤية الاستشرافية لمستقبل الصراع السياسي، حيث جاء ترتيبها على النحو التالي:

1ـ فى المرتبة الأولى جاء مؤشر استفادة القيادات السياسية من التجارب السابقة، وذلك بوسط1.84،.

2 – في المرتبة الثانية جاء مؤشر القبضة الأمنية، وبلغ الوسط الحسابي في ذلك 1.80.

3 – في المرتبة الثالثة جاء مؤشر تنافسية حزبية قائمة على رؤى استراتيجية مشتركة، وبلغ الوسط الحسابي 1.36،

4 – في المرتبة الرابعة جاء مؤشر خلق كيان سياسي موحد من خلال مشاركة جميع الفئات، وبلغ الوسط الحسابي 1.25

5 – في المرتبة الخامسة جاء مؤشر تلبية متطلبات أفراد المجتمع بلغ الوسط الحسابي 1.14.

سادسا– دور متغير الانتماء المهني في تشكيل قضايا البحث

اهتم الباحث كثيرا بالتعرف عما إذا كان لمتغيري الانتماء المهني (علمي، سياسي، ديني) دور في تشكيل اتجاهات عينة البحث حيال قضايا الدراسة، وهو ما سيعرض له الباحث على النحو التالي:

1 – تأثير الانتماء المهني على أسباب الصراع السياسي

جدول (23) يوضح تحليل التباين الأحادي تأثير اختلاف الانتماء المهني على أسباب الصراع السياسي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	4.442	2	2.221	2.173	غ د
	داخل المجموعات	201.378	197	1.022		
	المجموع	205.82	199			
الأسباب السياسية	بين المجموعات	0.004	2	0.002	0.002	غ د
	داخل المجموعات	154.751	197	0.786		
	المجموع	154.755	199			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	1.266	2	0.633	0.912	غ د
	داخل المجموعات	136.654	197	0.694		
	المجموع	137.92	199			
	بين المجموعات	0.002	2	0.001	0.001	غ د

الأسباب الدينية	داخل المجموعات	156.393	197	0.794		
	المجموع	156.395	199			
الأسباب الايديولوجية	بين المجموعات	2.453	2	1.227	1.672	غ د
	داخل المجموعات	144.567	197	0.734		
	المجموع	147.02	199			
الأسباب ككل	بين المجموعات	20.816	2	10.408	2.456	غ د
	داخل المجموعات	834.764	197	4.237		
	المجموع	855.58	199			

باستخدام الباحث لاختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (**Anova**) تبين أنه لا يوجد تباين بين الفئات الداخلية لعينة البحث وفقا للانتماء المهني (علمية، سياسية، دينية) على أبعاد تصورات المثقفين لأسباب الصراع السياسي، حيث جاءت جميع قيم (ف) غير دالة.

2 – تأثير الانتماء المهني على آثار الصراع السياسي

جدول (24) تأثير اختلاف الانتماء المهني على آثار الصراع السياسي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الآثار الفردية	بين المجموعات	2.563	2	1.281	2.386	غ د
	داخل المجموعات	105.817	197	0.537		
	المجموع	108.38	199			
الآثار المجتمعية	بين المجموعات	0.87	2	0.435	0.753	غ د
	داخل المجموعات	113.85	197	0.578		

	المجموع	114.72	199			
الآثار على خطط التنمية	بين المجموعات	0.972	2	0.486	0.589	غ د
	داخل المجموعات	162.528	197	0.825		
	المجموع	163.5	199			
الآثار ككل	بين المجموعات	6.915	2	3.458	1.540	غ د
	داخل المجموعات	442.205	197	2.245		
	المجموع	449.12	199			

باستخدام الباحث لاختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (**Anova**) تبين أنه لا يوجد تباين بين الفئات الداخلية لعينة البحث وفقا للفئات الثقافية (علمية، سياسية، دينية) على أبعاد تصورات المثقفين لآثار الصراع السياسي، حيث جاءت جميع قيم (ف) غير دالة.

ثامناً: تصورات المثقفين لطبيعة الصراع السياسي (محاولة للتفسير)

خلصت الدراسة الميدانية إلى العديد من النتائج، ونأتي هنا لكي نحاول أن نقدم تفسيرا سيسيولوجيا لخلاصة تلك النتائج في ضوء الإطار النظري للبحث.

1 – أسباب الصراع السياسي

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك مجموعة من الأسباب السياسية تعد الدافع الأساسي والمؤثر الرئيسي في حدوث الصراع السياسي في المجتمع، وقد دلت المؤشرات الإجرائية لتلك الأسباب ارتباطها المباشر بطبيعة النظام السياسي السائد، فتلك الطبيعة تعد المحرك الرئيسي لممارسة أفراد المجتمع لمختلف صور الصراع السياسي. وقد ترجمت تلك الطبيعة في عدد من المؤشرات جاء في مقدمتها الفساد السياسي خاصة المرتبط بالسياسيين واصحاب المناصب القيادية، إضافة إلى غياب الديمقراطية، والوجود الصوري أو

الشكلي للأحزاب السياسية، وأخيرا هيمنة السلطة التنفيذية على كافة مقاليد الامور في المجتمع.

وتعطي لنا المؤشرات السابقة فكرة جيدة عن طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع، وهو نظام ليس وليد التكوين بل تشكل خلال العقود الماضية، فما يعانيه المجتمع المصري _على المستوى السياسي_ في الوقت الراهن، ما هو إلا امتداد للتحولات المجتمعية (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) التي ضربت المجتمع المصري منذ ثورة يوليو 1952.

وبقراءة تلك النتيجة في ضوء نظرية الصراع يتبين أن المجتمع المصري خاصة في الفترة التي سبقت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 ازدادت في حدة الفوارق الطبقية بين مختلف أفراد المجتمع والتي انتهت بسيطرة قلة من رجال الاعمال على أغلب مصادر الإنتاج في البلاد، والاتجاه نحو الخصخصة، إلى جانب تمتع البعض من فئات المجتمع بحصانات خاصة الأمر الذي جعل الطبقة الكادحة تعاني من أقصى درجات الظلم والاستعباد، ولم يكتفى الأمر بذلك بل أصبحت بعض المهن المرموقة تورث في المجتمع، ويحرم منها أبناء الطبقات الفقيرة، وبالتالي ارتفعت حدة الخلل القيمي في المجتمع مما أدى إلى زيادة حدة الصراع السياسي.

ويمكن فهم رؤية المثقفين لطبيعة النظام السياسي تلك في علاقتها بالصراع السياسي في ضوء عدد من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها مكانة المثقفين أنفسهم في هذا البناء، فعلى طوال العقود الماضية _وصولا إلى خمسينيات القرن العشرين_ يمكن تقسيم المثقفين _من حيث موقفهم من النظام السياسي_ إلى ثلاثة فئات اساسية وهي: الفئة التي تنتمي للنظام الحاكم وترتبط معه عبر سلسلة من المصالح المتبادلة، وفئة معارضة، وفئة التزمت الصمت حيال ما يحدث على الساحة السياسية.

الفئة الأولى من المثقفين يسر لها النظام السياسي القائم كل سبل التعبير عن أفكارها، ومن ثم تم تدجينها واستيعابها في العديد من مؤسسات الدولة الثقافية والإعلامية، ولما لا

وقد عبرت تلك الفئة عن مصالح الدولة وتحدثت بالطريقة التي تعزز النظام القائم وتدافع عن وجوده.

أما الفئة الثانية (مثقفي المعارضة) فقد كانت وما زالت معارضة للنظام السياسي القائم ومنتقده لما يطرحه من مشروعات على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تعمدت الانظمة السياسية القائمة عزل هذه الفئة وتضييق الخناق عليها بكافة السبل، ومن ثم بقيت افكارها حبيسة الادراج، وظلت تصورات تلك الفئة لطبيعة النظام السياسي القائم تلاقي مجابهة من قبل النظام السياسي.

أمَّا الفئة الثالثة فقد آثرت الصمت المطلق فيما يتعلق بكافة القضايا التي تطرح على الساحة السياسية ومن ضمنها رؤيتها لطبيعة النظام السياسي وعلاقته بالصراع.

باختصار يمكن القول بأن مثقفي النظام تجاهلوا تماما اي تصور لوجود صراع سياسي في المجتمع، وجاءت تصوراتهم أقرب إلى الرؤية الوظيفية المعززة لبقاء النظام السياسي ونفي اي شكل من اشكال الصراع المفترض، في مقابل ذلك جاءت الرؤية المناقضة لمثقفي المعارضة التي عزت الصراع السياسي إلى مكونات بنائية كامنة في طبيعة هذا النظام القائم وخصائصه وتوجهاته الاجرائية في الحكم وما يتعلق به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية وحقوق انسان، وبين هؤلاء وهؤلاء ثمة فريق ثالث آثر الحياد أو الصمت واكتفى بالوقوف موقف المتفرج دون اتخاذ أي اجراءات أو مواقف معلنة حول طبيعة الصراع السياسي القائم.

ويمكن هنا أن نعيد قراءة مؤشرات انتشار الفساد السياسي وغياب الديمقراطية الحقيقية وهزالة الاحزاب السياسية في ضوء مقولات نظرية الصراع، من زاوية محددة وهي أن المجتمع المصري عانى من فترة سيطرة رجال الأعمال على كافة المناصب السياسية، ومصادر القوة في المجتمع لدرجة أن أغلب الحقائب الوزارية كانت تضم في طياتها تشكيلات من رجال الأعمال حتى الأحزاب السياسية لم تسلم من أصحاب النفوذ، بل سيطروا على أعلى المناصب في تلك الأحزاب، والتي اتخذوا منها ستاراً لتنفيذ أعمال قد لا تتوافق مع القانون العام.

وقد كشفت النتائج عن مدى وجود الفوارق الطبقية من خلال تركز الملكية في ايد عدد محدود من الناس، حيث يعد ذلك من صور الفساد الاقتصادي في المجتمع، والذي يؤدي إلى اتساع الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تمايز في الأجور بين مختلف الشرائح في المجتمع، وبالتالي يقود إلى الصراع السياسي.

واوضحت النتائج أيضا مدى تزايد أعداد الفقراء بصورة كبيرة في المجتمع، بل وسوء خدمات الدولة وتدني مستواها من تعليم وصحة وطرق وهذا ما أدى إلى انعدام معنى الحياة لدى الأفراد مما يجعلهم يسعون إلى الانضمام إلى أية جماعات أو تنظيمات يعتقدون أنها فرصة للحصول على حقوقهم المهدرة.

وبقراءة تلك النتائج في ضوء مقولات نظرية الصراع يتضح مدى أهمية المكون الاقتصادي الذي ارتكز عليه منظري الصراع كمحور أساسي للصراع السياسي، ويترجم هذا المكون في الملكية، وانتشار الفروق الطبقية، وهذا ما كان قائما _ وما زال _ في المجتمع المصري، والذي لا يكتفي عند هذا الحد، بل يتعدى ذلك إلى الوصول إلى ممارسة القهر والاستعباد من قبل مالكي رءوس الأموال، فالصراع في شكله السياسي هو حالة تعكس طبيعة الخلل الذي يصيب علاقات الإنتاج في المجتمع ويجعل الاقتصاد مركز في ايد مجموعة قلة من رجال الأعمال بل وتدير مختلف الأمور السياسية، في حين يجد العمال أنفسهم غير قادرين على السيطرة على ناتج عملهم، فيتجهون الى الثورات الاجتماعية للمطالبة بحقوقهم ومن هنا ينتج الصراع السياسي، وهنا في البحث الراهن يعكس الصراع السياسي نتيجة للأوضاع البنائية التي يجد فيها أفراد المجتمع أنفسهم غير قادرين على السيطرة على مقدراتهم الاقتصادية، فالدخول المنخفضة والبطالة المرتفعة وغلاء المعيشة يجعل هؤلاء غير قادرين على الحصول على المقومات الأساسية اللازمة لحياتهم، وقد تفاقمت تلك الأوضاع في ظل الثورات السياسية المتلاحقة التي قادت النظام الاقتصادي المصري للتدهور والأزمات التي كان الحل الوحيد للمحافظة على قدر من الاستقرار الاتجاه الى قوت الغلابة من خلال رفع الدعم التدريجي ورفع الأسعار والضرائب بدلا من الاتجاه الى المشروعات الاقتصادية.

وفي سياق تفسير الأسباب المرتبطة بحدوث الصراع السياسي في المجتمع المصري، أظهرت النتائج أهمية مكونات أخرى _إضافة إلى المكون السياسي في عملية الصراع_ من

قبيل دور صراع وازدراء الأديان الذي يعد من صور الصراع العقائدي القائم على فكر متطرف غير وسطي والتي تؤدي إلى الصراع السياسي.

لقد كشفت النتائج عن دور الايديولوجيا في الصراع السياسي من خلال إعلاء الانتماءات الطائفية على الانتماء القومي والوطني، حيث يعد من صور التوجهات الأيديولوجيا التي تدعو إلى الانقسام الداخلي في المجتمع، وهذا ما نتج عنه العديد من الصراعات العنيفة في المجتمع المصري خاصة بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير 2011، فذلك يؤثر في كل مظاهر الحوار والبناء في المجتمع وتؤمن فقط بمبدأ فرض الآراء وعدم الاقتناع بالأخر والمصالح الخاصة لوجود ما يعرف بأيديولوجية المصالح الخاصة التي تسيطر على أفراد المجتمع وتجعلهم يبتعدون عن المصلحة العامة، ومن هنا يحدث الصراع، وهذا يعني أن التوجهات الأيديولوجية عامل مهم من عوامل الصراع السياسي، نظرا لأن الصراع في أغلب الأحيان يكون اختلف بين طرفين أو أكثر في التوجهات الفكرية، مما يجعل كليهما غير قابل للخضوع للطرف الآخر وبالتالي يحدث الصراع وربما العنف.

وهذا ما يتفق مع دراسة سامح فوزي، 2004 التي توصلت الى أن للانتماء الأيديولوجي دور كبير في القضايا السياسية حيث انه يكون هدف مشترك يجعل هناك اتفاق نحو مختلف القضايا السياسية، أيضا دراسة روبرت بريم، 1985 التي تناقش طبيعة تأثر المثقف نفسه بالانتماء الأيديولوجي واهتمامهم بالمسائل وثيقة الصلة بالتيار السياسي الذين يقومون بتدعيمه.

وبقراءة تلك النتائج في ضوء مقولات نظرية الصراع يتضح أن الأيديولوجيا تعبر عن منظومة فكرية تعكس البناء الاجتماعي كله، والتي تراها الماركسية _الخلفية المرجعية لنظرية الصراع_ التعبير الفكري لما كان يتم في المجتمع من تفاعلات مادية، لذا ينظر الماركسيون إلى الأيديولوجية انطلاقا من الأساس الاقتصادي، وما يتركه من تأثير على البناء الفوقي، وعند استلهام تلك النتيجة من خلال واقع الصراع السياسي في المجتمع المصري يتبين ذلك من واقع التحولات المادية والاقتصادية التي انتابت ذلك المجتمع خاصة بعد فترات الانفتاح الاقتصادي، وانتشار قيم المصلحة وثقافة الأنانية التي جعلت هناك تعددية فكرية

وأيديولوجية، مما يؤدي إلى التوتر بين مختلف الأطراف والتعارض بين الهداف، وبذلك ينتج الصراع.

2 – بالنسبة للنتائج المتعلقة بآثار الصراع السياسي

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك مجموعة من الآثار السلبية للصراع السياسي على خطط التنمية السياسية، وقد دلت المؤشرات الإجرائية لتلك الآثار على تأثيراتها المباشرة على الواقع الاجتماعي والسياسي بل والاقتصادي للمجتمع المصري، وقد ترجمت تلك الآثار في عدد من المؤشرات جاء في مقدمتها تدهور خطط التنمية وحالة الاستثمار في المجتمع وتعطل خطوط الانتاج.

وتعطي لنا المؤشرات السابقة فكرة جيدة عن مدى تدهور الواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهو لا يتعلق فقط بما يخلفة الصراع السياسي من جمود حركة التنمية في المجتمع بل تتعلق الآثار السلبية بما هو ابعد من ذلك اي بتفكك البناء الاجتماعي والسياسي نفسه.

وبقراءة واقع المجتمع المصري بعد ثورة يناير 2011 يتضح جوانب التفكك في طبيعة البناء الاجتماعي السائد في المجتمع وحالات الانقسامات السياسية والايديولوجية، والتي خلفت افكار متعارضة حول طبيعة التعامل مع القضايا السياسية المطروحة على الساحة السياسية كقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية مما اسفر عن صراعات سياسية اتخذت شكل المعارضات الفكرية احيانا والشكل العنيف احيانا اخر . ةفي ظل تلك الصراعات اصبحت القضية الحيوية التي تسيطر على فكر القيادات السياسية كيفية تجنب اكثر صورة من صور الخسائر بدلا من التفكير في الجوانب التنموية وكيفية اعادة مسار التنمية الامر الذي دفع الى محاولات شتى لاعادة بناء الدولة باتبع برنامج اصلاحي، ولكن سرعان ما نتج عنه الكثير من صور العنف والصراعات التي اعادة احداث تفكك في طبيعة البناء الاجتماعي من جديد من خلال جمود لكافة الأنشطة والممارسات السياسية، لدرجة أن الحلول التي تتخذه القيادات السياسية استجابة أو رد فعل للصراع السياسي تكون غير مبنية على تخطيط سياسي سليم.

وحول موقف المثقفين من تلك الآثار يمكن القول بان موقفهم يمكن استنباطه من خلال تفرقة جرامشي بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي ورؤية كل منهما للحياة، فالمثقف العضوي تمتاز رؤيته بالواقعية وهو ما يوضح تلك الأثار السلبية الواقعية للصراع السياسي على خطط التنمية السياسية ولتي تتمثل في تدهور خطط التنمية وحالة الاستثمار في المجتمع وتعطل خطوط الانتاج ، علي العكس من رؤية المثقف التقليدي، الذي يميل إلي المثالية وهم ما يهتموا بالجانب المثالي والصورة الايجابية التي تهدف اليها الصراعات من العيش والحرية والعدالة الاجتماعية التي كانت اهم شعارات ثورة يناير 2011، فالمثقف التقليدي مهما كانت نزعاته واتجاهاته الفكرية، فهي مؤدية به لا محالة إلي المثالية التي تعد تعبير زائف عن الواقع.

اسفرت الدراسة أن الفرد نفسه لم يسلم من الآثار السلبية للصراع السياسي، حيث يكون أول ضحايا الصراع سواء كان مشاركاً في حالات الصراع السياسي أو غير مشارك، حيث ينتج عن الصراع السياسي ارتفاع مؤشرات التفكك والانحلال داخل الأسرة نتيجة لاختلاف التوجهات والأهداف بين أفرادها، وأن عمليات الصراع تخلق العديد من التوترات الاجتماعية والسياسية، مما يجعل الاستقرار أمراً صعباً المنال.

حيث كشفت المؤشرات الاجرائية لتصورات المثقفين للآثار الفردية للصراع السياسي عن فقدان الامن الاجتماعي والفردي، وهذا ما يعد نتيجة حتمية لحالات الصراع السياسي التي تؤدي الى احداث حالة من عدم الاستقرار الامنى والاجتماعي في المجتمع بل يمتد الامر الى تفكك البناء الاسري مما يفقد افراده الامن الاجتماعي والفردي .

وبالنظر الى طبيعة المجتمع المصري اثناء وبعد ثورة يناير 2011 ومن خلال الاحداث المتلاحقة سواء ما شوهد على الطبيعة او من خلال عرض القنوات الاعلامية لها يتبين ان المجتمع المصري وصل الى مرحلة افتقد فيها الامن العام لصورة كادت ان تهدك بكل مؤسسات المجتمع وتحديدا ابان الثامن والعشرون من يناير 2011 عند فتح السجون وحدوث مواجهات مسلحة بين النظام والمواطنين، ايضا افتقد افراد المجتمع للامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيث اصبحت مؤسسات المجتمع السياسية لا خاوية من

كل صور المواجهة وانتشار الشائعات عن تلوث المياة وما الى ذلك اضافة الى حالات الازمات التي تعرض لها المجتمع في كافة السلع الاستهلاكية الاساسية بل والادوية

تبين من الدراسة أن الصراع السياسي يمارس آثاراً سلبية على المجتمع، وتم التعبير عن تلك الاثار ببعض المؤشرات الاجرائية التي ترتبط بحالات التغبط في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية كانعدام الرقابة على الاسعار اضافة الى الانهيار الاقتصادي .

ومن خلال الرؤية الواقعية للصراع السياسي يتبين تلك الآثار السلبية التي عانى منها المجتمع، حيث اصبحت الازمات الاقتصادية متلاحقة من خلال تدهور حالة الاقتصاد وزيادة الدين العام اضافة الى الغلاء الفاحش وتضاعف الاسعار وفقدان قيمة الجنية المصري اما العملات الاجنبية وغيرها من المظاهر التي لم يستطيع المجتمع التغلب عليها حتى الان.

وبقراءة ذلك في ضوء نظرية الصراع يتبين ان انصار نظرية الصراع تسيطر عليهم الحالة المثالية في نظرتهم لآثار الصراع حيث يعتبرروا ان السبب الذي يثور عليه افراد طبقة البروليتاريا المطالبة بالمساواة واعادة توزيع ثروات المجتمع بصورة عادلة والتي تنتهي بتحقيق مطالب طبقة البروليتاريا واعادة بناء المجتمع بثوب جديد، وهذه الاسباب نفسها التي كانت شرارة الانظلاق لثورة يناير 2011 والتي تمثلت في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية وكلها مؤشرات ايجابية لقيام صراع وثورة ولكن النتيجة النهائية اختلفت حيث كادات ان تؤدي بالمجتمع الى الهاوية.

وقد تكون الاثار السلبية ناتجه عن التحول في خطابات المثقفين أنفسهم كما في دراسة دانيال دبليو دريزنر، 2008التي توصلت إلى وجود تراجع ملحوظ في الخطاب الفكري للمثقفين الامر الذي ترتب عليه آثار سلبية على المجتمع.

وهذا ما يتفق مع دراسة مالا سينغ،1992 التي اشارت إلى وجود أدوار مؤثرة لحركات التحرر التي يقودها المثقفون التقدميون في مجال العمل السياسي والتنمية، أيضا دراسة محمد أحمد اسماعيل علي، 1985 التي ناقشت الدور التنموي السياسي للمثقفين وتوصلت إلى أن المثقفين يعدون أكثر عناصر المجتمع قدرة على دفع التنمية السياسية

وقد اشارت بعض الكتابات والدراسات الى تلك الآثار السلبية حيث أفادت أن هناك آثار وخيمة للصراع السياسي في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك لما يسببه من تدهور الثروات وعرقلة أداء المسئوليات كما يترك آثاراً سلبية على النظام السياسي، سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، حيث يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام السياسي[78]، أيضا يؤدي إلى انتشار ثقافة المصلحة، فيصبح ما يحكم تفاعلات الناس التوجهات أو المواجهات الإيديولوجية وما يتبعها من أهداف تكتيكية أو غايات استراتيجية نهائية[79]، كما له آثار في انتشار العديد من القيم السلبية في مختلف مؤسسات الدولة كالرشوة والمحسوبية، إضافة إلى محاولات استغلال للمنصب العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة، والابتزاز والاحتيال والاختلاس والاستيلاء على الممتلكات العامة[80] ويؤدي إلى انتشار العديد من المشكلات المجتمعية والسياسية، كالتزوير الانتخابي، وغياب العدالة الاجتماعية، وتدهور دور مصر في المنطقة العربية، وغياب الديمقراطية الفعلية.[81]

ويمكن فهم تلك النتيجة من خلال إعادة قراءتها في ضوء مقولات نظرية الصراع الخاصة الثورات الاجتماعية والصراع، فالصراع في شكله السياسي هو حالة تعكس طبيعة الخلل الذي يصيب علاقات الإنتاج في المجتمع ويجعل الاقتصاد مركز في ايد مجموعة قلة من رجال الأعمال بل وتدير مختلف الأمور السياسية، في حين يجد العمال أنفسهم غير قادرين على السيطرة على ناتج عملهم، فيتجهون الى الثورات الاجتماعية للمطالبة بحقوقهم ومن هنا ينتج الصراع السياسي، وهنا في البحث الراهن يعكس الصراع السياسي نتيجة للأوضاع البنائية التي يجد فيها أفراد المجتمع أنفسهم غير قادرين على السيطرة على مقدراتهم الاقتصادية، فالدخول المنخفضة والبطالة المرتفعة وغلاء المعيشة يجعل هؤلاء غير قادرين على الحصول على المقومات الأساسية اللازمة لحياتهم، وقد تفاقمت تلك الأوضاع في ظل الثورات السياسية المتلاحقة التي قادت النظام الاقتصادي المصري للتدهور والأزمات التي كان الحل الوحيد للمحافظة على قدر من الاستقرار الاتجاه الى قوت الغلابه من خلال رفع الدعم التدريجي ورفع الأسعار والضرائب بدلا من الاتجاه الى المشروعات الاقتصادية.

3 – بالنسبة للنتائج المتعلقة بتصورات المثقفين لأهم أطراف الصراع السياسي في المجتمع.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك خمسة أطراف رئيسة ترتبط بالصراع السياسي حسب تصورات أفراد عينة الدراسة من المثقفين، وما يهم الباحث في تلك الأطراف هو الطرف الأول (المنظمات الدولية) والطرف الثاني (التنظيمات الرسمية). وأهمية هاذين الطرفين من وجهة نظر الباحث يتضح بالنظر إلى الظروف والسياقات الدولية والإقليمية والمحلية التي تحيط بظاهرة الصراع السياسي ليس فقط في المجتمع المصري بل وفي كافة البلدان العربية.

إن المتابع لما يحدث على الساحة المجتمعية السياسية في كافة البلدان العربية ومنها مصر (اليمن، سوريا، ليبيا، العراق) يلحظ إلى أي مدى تلعب المنظمات الدولية دورا بارزا في الصراع السياسي الدائرة في تلك البلدان، فإذا ما نظرنا إلى سوريا كحالة لافته للانتباه لوجدنا أن ثمة صراع سياسي يتخطي القوى المحلية (بشار الأسد بوصفه على رأس النظام الحاكم، وقوى المعارضة له) فثمة أكثر من تنظيم دولي رسمي وغير رسمي يقوم بأدوار غاية في الخطورة والأهمية للصراع السياسي في سوريا، بداية من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية مرورا بالدور الروسي الداعم للنظام الحاكم، ومن جهة أخرى نجد العشرات من الجماعات المسلحة غير الرسمية والنظامية، بداية من التنظيم الإرهابي الدولي (داعش) وعشرات الجماعات المسلحة (أحرار سوريا، بيت المقدس، الجيش الحر ...الخ).

الأمر لا يتوقف فقط على الحالة السورية بل وأيضا يمتد إلى الحالة اليمنية والحالة الليبية، ومفاد القول هنا أنه وفي ظل سيادة العولمة السياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي، أصبحت المنظمات الدولية تمارس دورا رئيسا في كافة الصراعات التي تنشب هنا وهنا في كافة أنحاء العالم بداية من حرب البلقان في التسعينيات مرورا بالصراعات في أفريقيا، ثم ليس أخيرا الصراعات السائدة في الوقت الحاضر في بعض الدول العربية.

ويمكن فهم هذا الدور المتنامي الذي باتت تلعبه المنظمات الدولية في ضوء مقولات نظرية الصراع من جانبين: الأول أن ذلك الدور يعبر عن المرحلة التي وصلت إليها القوة الرأسمالية الغربية التي تقودها في الوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يعد الصراع ضد طبقة العمال أو الفقراء من قبل الملاك الرأسماليين، بل وفي ظل الرأسمالية المعولمة،

باتت التنظيمات الدولية هي التي تتولى إدارة الصراعات لصالح الكيانات الرأسمالية، التي يهمها أن تستمر تلك الصراعات ضمان لتصريف منتجاتها من الأسلحة، ويكفي ان نتابع ما ينشر من أرقام عن صفقات الاسلحة التي تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المصنعة للأسلحة مع الكثير من البلدان ومن ضمنها البلاد العربية، يكفي ان نتفحص ذلك الوضع لنعي وندرك بشكل قاطع أن النظام الرأسمالي في الوقت الراهن بات يمارس الصراع ويغزيه ويأجهه على مستوى دولي لأجل مصالحه فقط. وذلك الوضع حقيقة يعد تحققا لاحد التحليلات التي قدمها ماركس في تفسير الصراع السياسي منذ أكثر من قرن من الزمان ودور النظام الرأسمالي في تحقق هذا الصراع.

أما الجانب الثاني الذي يمكن فهم الصراع السياسي في الدول العربية ومنها مصر فيمكن فهمه في ضوء فكرة دهراندورف عن التنظيمات الرسمية كمصدر لاحتمال الصراع، حيث قسم فقد قسم البناء في التنظيم الى علاقات منظمة بين من يملكون السلطة ويمارسونها مقابل الخاضعين المنفذين لأوامر وقرارات الفئة الاولى واعتبر ان ما ينطبق على هذه التنظيمات ينطبق على المجتمع [82]

هوامش البحث

[1] مصطفي مرتضي علي محمود، المثقف والسلطة – دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من 1970: 1995، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب – قسم الاجتماع، 1997)، ص 29.

[2] Lewis Feuer، s. Ideology and Ideologistis، Basil Black well، Oxford، 1975. p 202

[3] مصطفى مرتضى: المثقف والسلطة، (القاهرة: دار قباء الحديثة)، ص 37

[4] ادوارد سعيد: صور المثقف، ترجمة حسام خضور، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 24 .

[5] بوتمور: الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة :محمد الجوهري، (القاهرة : دار المعارف، 1987)، ص 68.

[6] هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الطبعة الثالثة، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984)، ص 55.

[7] جان بول سارتر: دفاع عن المثقفين، ترجمة جورج فريش، (بيروت: دار الادب، 1973)، ص 33

[8] غالي شكري: إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة، في: "الثقافة والمثقف في الوطن العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي (10) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 55.

[9] انطونيو جرامشي: كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص ص 24 – 25

(10) المرجع السابق، ص 27.

(11) جان مارك بيوتي: فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص 17.

[12] انطونيو جرامشي: كراسات السجن، مرجع سابق، ص 25.

[13] انطونيو جرامشي: الأمير الحديث. قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص 131.

)(14) انطونيو جرامشي: قضايا المادية التاريخية، الطبعة الأولي، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص ص 131 – 132.

(15) المرجع السابق، ص 127

(16) انطونيو جرامشي، كراسات السجن، مرجع سابق، ص 22.

(17) انطونيو جرامشي: قضايا المادية التاريخية، مرجع سابق، ص 122.

(18) المرجع السابق، ص 128 –129.

(19) المرجع السابق، ص 129.

(20) المرجع السابق، ص ص 129 – 130.

(21) محمد عابد الجابري : المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن جنبل ونكسة ابن رشد، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص 24.

(22) ممدوح السيد عبد الهادي: الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في احداث العنف والصراع السياسي بين الشباب الجامعي، دراسة ميدانية، (مجلة العلاقات العامة الشرق الأوسط عدد 16، 2017)، ص 138.

(23) عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996)، ص 33.

(24) Robert north ; conflict political aspects iess 1968 p228

(25) lewis a coser conflict social aspects iess 1968 p p 232 233

(26) صلاح محمود محمد : الصراع السياسي على السلطة في مصر 2011 – 2014 رسالة ماجستير (غزة : جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015)، ص 18

(27) **سامح فوزي**، رؤي المثقفين الأقباط في الاصلاح السياسي – جدل الداخل والخارج، موقع شفاف الشرق الأوسط، 9 يونيو 2004.

http://www.metransparent.com/old/texts/samihfawzi_rua_muthakafeen.htm

(28) أميمة محمد السيد أبو الخير، تصورات المثقفين المصريين لمشكلات المجتمع المصري – دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الآداب – قسم الاجتماع، 2000)

(29) أمل حسن أحمد، المثقف المصري المعاصر– تحليل مضمون للخطاب السياسي، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الآداب – قسم الاجتماع، 2008).

(30) أسماء أحمد عبد الغفار، رؤية المثقفين ورجال الأعمال لقيم ما بعد الحداثة دراسة ميدانية في مدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية البنات – قسم الاجتماع، 2007).

(31) إيمان طلال يوسف: خالد محمد صافي، التفاعل الإيجابي بين المثقف العربي وقضايا الوطن والأمة، إدوارد سعيد والقضية الفلسطينية نموذجا، (فلسطين :مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ص 317 – 344، يونيو 2007).

(32) مني صلاح علي زهران: الصفوة المصرية بين الجذور المحلية والثقافات الوافدة: دراسة اجتماعية بالتطبيق على نخبة من المثقفين المصريين، رسالة ماجستير، (جامعة طنطا: كلية الآداب – قسم الاجتماع، 2007).

(33) وحيد سيد أحمد خليف: المثقفون والاصلاح السياسي، دراسة اجتماعية لرؤى المثقفين حول قضايا الاصلاح السياسي، (جامعة المنصورة، كلية الآداب، المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد 35،، 2004)، ص ص 73 – 143.

(34) مصطفي عبد الغني: المثقفون وعبد الناصر، (القاهرة : دار غريب، 2000).

(35) مصطفي مرتضي علي محمود، مرجع سابق .

(36) Mala Singh (، Intellectuals And The Politics of Policy Research، Periodical : Transformation : Critical Perspectives on Southern Africa، Volume: 18 ، No . 19، 1992

(37) غالي شكري: المثقفون والسلطة في مصر، دار أخبار اليوم، الطبعة الأولي، القاهرة، 1990.

(38) روبرت بريم: المثقفون والسياسة، ترجمة وتقديم وتعليق: عاطف أحمد فؤاد، (القاهرة: دار المعارف، 1985).

(39) محمد أحمد اسماعيل علي : دور المثقفين في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1985).

(40) محمود محمد محمد كسبر : المثقفون ودورهم في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري خلال الفترة من محمد علي إلى بداية عام 1952، رسالة دكتوراه، (جامعة الإسكندرية: كلية الآداب – قسم الاجتماع، 1985).

(41) Daniel W. Drezner، (، Public Intellectuals، Tufts University، the Fletcher School، 2008.

(42) دلال محمد ابراهيم السقاف،: تصورات النخبة المثقفة لبعض قضايا العولمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس،:كلية الآداب – قسم الاجتماع، 2008).

(43) Neil Lazaru، Representations of the intellectual in African Literatures، Vol. 36، No. 3، Edward Said، Africa، Research

p p . ،2005 ،university of warwick ،and Cultural Criticism 112–123.

(44) Dolan Cummings ،Ideas ،Intellectuals and the Public ،The Changing Role Of The Public Intellectual ،Critical Review of International Social and Political Philosophy ،Vol. 6 ، No. 4 ،2003 ،pp. 1–7.

(45) Montserrat Guibernau ،Nationalism and Intellectuals in Nations without States: the Catalan Case ،Political Studies ،Volume 48 ،Issue. 2000 ،p p 989–1005

(46) ممدوح السيد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 119 : 192

(47) صلاح محمود محمد، مرجع سابق .

(48) رشا عبد الرحيم: أطر معالجة القنوات العامة والإسلامية للصراع بين القوة الفاعلة بشأن الاستفتاء على الدستور، (جامعة القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الاعلام، ع 46، 2014)

(49) خيري عمر: تحديات الاستقرار السياسي في مصر بعد استفتاء 2014، (الأردن: مجلة دراسات الشرق أوسطية، عدد 76، مجلد 18 ،2014)، ص 97: 109.

(50) عمرو أسعد: دور النصوص المرئية بمواقع الشبكات الاجتماعية في تحفيز النقاش السياسي الافتراضي، دراسة حالة على مجموعة كلنا خالد سعيد، (الجزائر: جامعة وهران، الملتقى الدولي الأول، الصورة والحدث في الاعلام الجديد 7 و 8 مايو 2013)

(51) مي مجيب: الاقباط في الصراع السياسي والاجتماعي، (مصر: مجلة الديمقراطية، مجلد 13 عدد 51، 2013)، ص 115: 121

(52)Pollack–Lagushenko ،Timur R ،The Armagnac faction: New ،France ،patterns of political violence in late medieval ،United States ،PhD Maryland: The Johns Hopkins University; 2004. http://proquest.umi.com

(53) Harold . R . Kerbo ، Social structure and Social Conflict ،New Yourk ،Macmillan publishing company ،1989 ،p 24.

(54) إبراهيم علي عثمان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (الأردن: دار الشروق، 2008)، ص 86

(55) عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص 398.

(56) Turner .H .Jonathan ، The Structure of Sociological Theory، The Dorsey Press، 1982، .145 p.

(57) طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (القاهرة: دار غريب، د.ت)، ص 96.

(58) Tischler .H. et a ، Introduction to Sociology ،New York ،Holt 1983.، p29

(59) Timur R. Pollack–Lagushenko ، New Patterns of Political Violence in Late Medieval Franc، PhD، U.S.A، Johns Hopkins University in conformity، 2003، P 47

(60) عبد الرحمن خليفة: أيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص180، 181.

(61) السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي –المفاهيم والقضايا، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)، ص 374.

(62) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسية والمجتمع في العالم الثالث، الأسس النظرية والمنهجية، ج 1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص 194.

(63) محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (الأردن: دار مجدلاوي،2007)، 86،87.

(64) أحمد عبد الله زايد: علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية، (القاهرة: دار الكتب، 1984)، ص 52

(65) فيليب كابان، جان فرانسو ادورنيه: علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، ترجمة إياس حسن، (سوريا: دار الفرقد، 2010)، ص 47

(66) عبدالله عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، (الكويت: عالم المعرفة، 1989)، ص 29

(67) طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (القاهرة: دار غريب، د.ت)، ص 100.

(68) ابراهيم عيسى عثمان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، (عمان: دار الشروق، 2007)، ص 95.

(69) نفسه، ص 93.

[70] محمد عبد الكريم الحوراني: مرجع سابق، ص 97.

[71] المرجع نفسه، ص 98: 100.

[72] عبدالله عبد الخالق، مرجع سابق، ص 39.

[73] طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 101.

[74] ارفنج زايتلين: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 187.

[75] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 106.

[76] Lewis Cosier، Continuities of Social Conflict، New York، Free Press Paper Back، 1987، 13p

[77] محمد رجائي الطحلاوي، يحيى عبد الحميد إبراهيم: من أعلام أسيوط، (القاهرة: روز اليوسف، 1998)، ص 13.

[78] منى سالم وآخرون: ما بين الفساد والحكم الرشيد – نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية، (القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، 2010)، ص 8.

[79] حسين عبد الحميد رشوان: في القوة والسلطة والنفوذ – دراسة في علم اجتماع السياسة. (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007) ص205.

[80] حسين محمود حسن: الفساد الإداري في مصر، (القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، 2010)، ص 10.

[81] نورا أحمد حسن: ثورة الشباب 25 يناير 2011، (القاهرة: دار الفرسان، 2012)، ص 8.

[82] ارفنج زايتلين، مرجع سابق، ص 93.